

CD/PV.1048
24 January 2007

مؤتمر نزع السلاح

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والأربعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الأربعاء، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الساعة ١٥/١٠

(جنوب أفريقيا)

السيدة كلودين متشالي

الرئيسة:

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٤٨ لمؤتمر نزع السلاح.

سيتكلم ممثلو الوفود التالية في هذه الجلسة العامة: اليابان، وألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وكينيا، وإيطاليا، وإندونيسيا، وجمهورية كوريا، ومصر.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان الموقر، السيد سوميو تاروي.

السيد تاروي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، أشكركم لكلمات الترحيب الطيبة التي وجهتموها لي يوم الاثنين. ونظراً إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة في جلسة رسمية، اسمحوا لي، بالإضافة إلى ذلك، بأن أهنئكم على تسلمكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح (المؤتمر). وتأكدوا بأن دعمنا لكم سيكون تاماً وأنتم توجهوننا في هذه المرحلة الحاسمة من العام.

لقد أجريت في العام الماضي، في إطار مبادرة الرؤساء الستة، مناقشات مكثفة تناولت كل بند من بنود جدول الأعمال في المناقشات التفصيلية والمركزة التي دارت حول جدول الأعمال التقليدي للمؤتمر. ويجب على المؤتمر أن يستكمل هذه التطورات ويبرهن هذا العام على أن بمقدوره الإسهام في وضع معايير دولية لنزع السلاح وعدم الانتشار. وتعرب اليابان عن اقتناعها بأن الإطار التنظيمي المقترح سيسهل بلوغ هذا الهدف إذا عملت الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح بنشاط في إطاره. وفي هذا الصدد، تؤيد اليابان هذا الإطار وتثني على الجهود التي بذلها الرؤساء الستة لمؤتمر هذا العام لصياغته، وتحث على اعتماده بسرعة.

وتولي اليابان أهمية قصوى لفتح باب المفاوضات بسرعة بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية). ونحيط علماً، سيدتي الرئيسة، بأنكم بيئتم في المشاورات غير الرسمية التي أجريت مؤخراً أنه لم يحرز أي توافق في الآراء بشأن الشروع في مفاوضات حول أي مسألة أو مجموعة من المسائل. ولكن ما يتسم بالأهمية أيضاً هو عدم اعتراض أي بلد، بما فيها البلدان الحائزة لأسلحة نووية، على التفاوض في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، حتى وإن تعددت الآراء بخصوص الجدول الزمني لمؤتمر نزع السلاح ككل. أما هدف اليابان فهو تعزيز المداولات بشأن جوهر المعاهدة المشار إليها بغية إتمام المفاوضات بسرعة بعد الشروع فيها، وذلك بتقديم تعليقات محددة على مشروع المعاهدة وعلى ورقات العمل التي سبق أن عممت.

ومن جهة أخرى، عندما يجين الأوان لمناقشة البنود الرئيسية الأخرى في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح - كترع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي - بالإضافة إلى بنود أخرى، تتعهد اليابان بأنها ستشارك في المناقشات بنشاط في إطار الجدول الزمني المحدد لمؤتمر نزع السلاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل اليابان الموقر على البيان الذي أدلى به والكلمات الطيبة التي وجهها للرئيسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا الموقر، السفير روديجر لوديكينغ، نائب مفوض حكومة ألمانيا الاتحادية لشؤون تحديد الأسلحة ونزع السلاح، الذي سيدلي ببيانه باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد لوديكنينغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، يشرفني أن آخذ الكلمة باسم الاتحاد الأوروبي. وأود، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم لتسلمكم مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم دعم الاتحاد الأوروبي التام لما سبذلونه من جهود لتوجيه أعمال هذا المؤتمر.

إننا في مستهل عام جديد ودورة سنوية جديدة لمؤتمر نزع السلاح. ولقد كانت المناقشات التفصيلية والموضوعية التي أجريت خلال دورة العام الماضي مشجعة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. وأدت المبادرة المشتركة لرؤساء مؤتمر العام الماضي الستة إلى ظهور قوة دافعة جديدة انبثق عنها أمل بإمكانية تخطي المأزق الذي تردت فيه أعمال المؤتمر واستئناف المفاوضات الموضوعية.

ونحن نرحب بالجهود التي بذلتها، سيدي الرئيسة، والتي بذلها رؤساء مؤتمر عام ٢٠٠٧ الآخرون أحر الترحيب ونشجع تلك الجهود التي بذلت لمتابعة أعمال رؤساء مؤتمر العام الماضي الستة لتكون أنشطة المؤتمر مثمرة بدرجة أكبر في عام ٢٠٠٧. وتنتي، بصفة خاصة، أكبر الثناء على الأسلوب المتأني الدقيق الذي اتبعتموه لتجميع آراء كل دولة من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ولدمج جميع تلك الآراء في إطار تنظيمي مترابط لأنشطة المؤتمر في هذا العام.

أما الاتحاد الأوروبي فهو يؤيد الرأي القائل إن جدول الأعمال التقليدي لمؤتمر نزع السلاح ونظامه الداخلي يسمحان لكل دولة من الدول الأعضاء في المؤتمر بإثارة أي مسألة أمنية ذات صلة بأعمال المؤتمر. وهو، من هذا المنظور، يحث كافة الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على أن تعتمد بسرعة جدول الأعمال بالصيغة التي اقترحتها الرؤساء الستة لمؤتمر عام ٢٠٠٧ حتى يتسنى البدء بأعمال المؤتمر على الفور.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة، أيضاً، لأذكر بمدى تمسك الاتحاد الأوروبي بمتابعة عملية توسيع نطاق مؤتمر نزع السلاح، ليشمل بصفة خاصة أعضاء الاتحاد الأوروبي الذين لم يصبحوا بعد أعضاء في مؤتمر نزع السلاح والذين قدموا طلباً بالانضمام إلى المؤتمر.

والإتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً قوياً بإحراز توافق في الآراء بشأن برنامج العمل وهو يدعم كافة الجهود الصادقة المبذولة لبلوغ هذا الهدف. ونحن نرحب بالأفكار والاقتراحات الجديدة المقدمة على مدى السنوات القليلة الماضية تحقيقاً لهذا الغرض.

وأضاف أن تمكين مؤتمر نزع السلاح من تأدية مهامه من جديد بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد المتاح للمجتمع الدولي لإجراء مفاوضات نزع السلاح أمر يتسم بأهمية بالغة خاصة في ظل التحديات الأمنية التي نواجهها اليوم. فالمخاطر التي تهدد أمننا أصبحت أكثر تنوعاً وأقل وضوحاً وقابليةً للتنبؤ. وما زال عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة تشكل عناصر لا غنى عنها لتحقيق التعاون الأمني فيما بين الدول وأساسية لمعالجة تلك المخاطر بصورة فعالة.

ويعتبر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها أكبر خطر يَحتمل أن يهدد أمننا. ولقد وضع الإتحاد الأوروبي استراتيجية شاملة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، اعتمدها المجلس الأوروبي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وهو يعرب فيها مرة أخرى عن اقتناعه بأن اتباع نهج متعدد الأطراف في مجال الأمن، بما يشمل نزع السلاح وعدم الانتشار، هو أفضل سبيل لصون النظام الدولي. ويحدد هذا الاقتناع النهج العام الذي ننتهجه للرد على التحديات الأمنية الحالية.

السيد لوديكنغ (ألمانيا)

هكذا التزم الاتحاد الأوروبي وما زال يلتزم بالمساهمة في أعمال مؤتمر نزع السلاح مساهمة بناءة.

ويولي الاتحاد الأوروبي أولوية عليا للتفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونحث على مباشرة تلك المفاوضات على الفور هنا في إطار مؤتمر نزع السلاح. فينبغي استغلال القوة الدافعة الجديدة التي نشأت عن المناقشات التي أجريت العام الماضي حول هذا الموضوع.

ولقد اتضح مرة أخرى في العام الماضي أن بعض الاختلافات ما زالت قائمة فيما يتعلق بجوانب معينة من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ولا سيما فيما يتصل بالتحقق والنطاق. ولكن يرى الاتحاد الأوروبي أنه يجب، عوضاً عن مواصلة المناقشات المطولة بشأن تلك الجوانب، الشروع في المفاوضات دون إبطاء ودون شروط مسبقة، مع وضع التقرير الذي قدمه المنسق الخاص في عام ١٩٩٥ والولاية المحددة فيه في الاعتبار. وينبغي أن يظل هدفنا المنشود هو السعي بأسرع ما يمكن لإبرام معاهدة غير تمييزية تسري على الجميع. وريثما يتحقق هذا الغرض، يحث الاتحاد الأوروبي كافة الدول على أن تعلن وتطبق وفقاً اختيارياً لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونرحب بالإجراء الذي اتخذته الدول الأربع التي أعلنت هذا الموقف الاختياري ونحث الدول الأخرى على أن تقتدي بها.

ولقد قدم الاتحاد الأوروبي آراءه بشأن مسائل هامة أخرى مدرجة في جدول أعمال المؤتمر، خلال المناقشات التفصيلية التي جرت في دورة مؤتمر نزع السلاح المعقودة في السنة الماضية. وهكذا ذكرنا، على سبيل المثال، بأننا نؤيد مواصلة النظر في مسألة الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ويمكن لمثل هذه الضمانات أن تؤدي دوراً هاماً: فقد تقوم بدور المشجع على عدم حيازة أسلحة الدمار الشامل وبدور الرادع في نفس الوقت. وناشدنا الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تعيد تأكيد الضمانات الأمنية القائمة التي أكد عليها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره ٩٨٤، وأن توقع وتصدق على البروتوكولات ذات الصلة الخاصة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي وضعت بعد إجراء المشاورات اللازمة للاعتراف بأن الضمانات الأمنية المستمدة من المعاهدة تسري على تلك المناطق.

وبالإضافة إلى ذلك، أعربت دول عديدة من دول الاتحاد الأوروبي عن آرائها أيضاً بشأن مسألة نزع السلاح النووي خلال المناقشات التفصيلية التي أجريت في مؤتمر نزع السلاح السنة الماضية.

وأود أن أذكر أيضاً بالبيان الذي أدلت به النمسا أثناء ترؤسها للاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه من العام الماضي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد كرر الاتحاد الأوروبي في هذا البيان التزامه الصريح بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي هو شرط أساسي لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي وتشجيع التعاون الدولي على استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لأغراض سلمية بحرية من جانب جميع الدول.

السيد لوديكيغ (ألمانيا)

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ إزاء التجربة التي أجريت مؤخراً لاختبار سلاح مضاد للسواتل. فهذه التجربة تتنافى والجهود الدولية المبذولة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا السياق، يناشد الاتحاد الأوروبي جميع الدول الموقعة على معاهدة الفضاء الخارجي ألا تخل بالتزامها بممارسة أنشطتها الفضائية وفقاً لأحكام القانون الدولي وبما فيه مصلحة السلم والأمن الدوليين.

ونرى، أن جميع تلك المسائل هي، ضمن جملة أمور، مسائل هامة ينبغي تناولها في إطار مؤتمر نزع السلاح. ونرغب في أن تعالج شواغل الجميع بصورة موضوعية وفعلية. ونعتقد بأن أفضل سبيل لإحراز تقدم هو تحديد الأولويات والسماح في الوقت نفسه بالنظر في شواغل الجميع بصورة عادلة وهادفة. والاتحاد الأوروبي مستعد للمشاركة في الأعمال البناءة والهادفة المزمع إنجازها في غضون دورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام.

وسيكون لاستئناف الأعمال الموضوعية في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما مباشرة المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، أثر إيجابي هام في عملية الاستعراض المقبلة لمعاهدة عدم الانتشار التي ستبدأ في نهاية شهر نيسان/أبريل مع انعقاد الدورة الأولى للجنة التحضيرية في فيينا.

ولم يتمكن المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار من الاتفاق في عام ٢٠٠٥ على وثيقة ختامية موضوعية تتناول أكثر التحديات القائمة إلحاحاً أمام المعاهدة. وهذا يعطي الاتحاد الأوروبي مبرراً إضافياً لحشد كافة الجهود كي يتكامل الاستعراض الذي سيجري في عام ٢٠١٠ بالنجاح. ويعتقد الاتحاد الأوروبي بأن منع الانتشار النووي ومتابعة نزع السلاح النووي وفقاً لما ورد في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار هما أمران أساسيان لتحقيق السلم والأمن العالميين. لذا نعرب عن التزامنا الراسخ بهدف تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي على النحو المبين في الموقف المشترك الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ والذي نتمسك به. وما زال الاتحاد الأوروبي يؤيد المقررات والقرارات المعتمدة في مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعقود في عام ٢٠٠٠، آخذاً في الاعتبار الوضع الحالي. وسنبذل قصارى جهودنا لصون سلطان معاهدة عدم الانتشار والحفاظ على تماسكها.

ونخطط علماً بأن التقرير الختامي الذي يشمل برنامج العمل والذي اعتمد بتوافق الآراء في مؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يشكل مرجعاً لعملية الاستعراض المقبلة. ويتعهد الاتحاد الأوروبي بالمساهمة بنشاط لكي تتكامل أعمال الاجتماع الأول للجنة التحضيرية في فيينا بالنجاح. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل، لرئيس الدورة الأولى للجنة التحضيرية، السفير أمانو، سفير اليابان، ونأمل أن تكون المشاورات التي سيجريها لتمهيد الطريق أمام النتائج التي ستسفر عنها الدورة الأولى والمشاورات التي سيجريها بشأن جدول أعمال تلك الدورة ناجحة أيضاً، حتى تتسنى مباشرة الأعمال الموضوعية في تلك الدورة الأولى عملاً بالاتفاقات التي أحرزتها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بشأن تعزيز عملية الاستعراض وتحسين فعاليتها. ونتطلع إلى إجراء مناقشات مثمرة وموضوعية بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ثلاثة أركان متداعمة من أركان معاهدة عدم الانتشار، وهي: عدم الانتشار، ونزع السلاح، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

السيد لوديكنغ (ألمانيا)

وأود أيضاً أن أؤكد من جديد دعم الاتحاد الأوروبي الراسخ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تشكل في نظرنا إحدى الدعائم الأساسية في إطار عدم الانتشار ونزع السلاح، مع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وجزءاً من الاتفاق الذي توصلت إليه، في عام ١٩٩٥، الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ولقد تم الاعتراف في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار بأن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر يشكل خطوة عملية تخطى لبلوغ أهداف معاهدة عدم الانتشار وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

لقد مر ١١ عاماً حتى الآن منذ فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأصبح دخول المعاهدة حيز النفاذ يتسم بدرجة أكبر من الإلحاح اليوم منه في أي وقت مضى. فالتجارب النووية التي أجرتها مؤخراً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بينت مرة أخرى أهمية تلك المعاهدة وأهمية نظام الرصد الدولي الذي ما زال يتوسع. وتوفر اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية معلومات قانونية وتقنية قيمة جداً كما تسدي بمشورتها في هذا الصدد.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالانضمام شبه العالمي الذي حققته معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فمن بين الدول البالغ عددها ٤٤ دولة التي يعتبر تصديقها ضرورياً لتدخل المعاهدة حيز النفاذ ما زالت توجد ١٠ دول لم تصدق بعد على الاتفاقية. وناشد تلك الدول بصفة خاصة أن تفعل ذلك دون إبطاء ودون شروط. وسيكون من شأن ذلك أن يسهم، أيضاً، في تهيئة الجو الإيجابي اللازم للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار المزمع عقده في عام ٢٠١٠.

وتبرز التحديات الخطيرة التي يتصدى لها المجتمع الدولي من حيث الانتشار الإقليمي أهمية صون سلطان معاهدة عدم الانتشار والحفاظ على تماسكها.

ويشاطر الاتحاد الأوروبي مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن ما يراودهما من قلق إزاء برنامج إيران النووي. ونرحب بقرار مجلس الأمن ١٧٣٧ الذي اعتمد بالإجماع بعد إخفاق إيران في اتخاذ التدابير التي طلب مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن اتخاذها بصورة متكررة. ويشكل هذا القرار رداً ضرورياً ومنتاسباً على عدم الاكتراث الذي تبديه إيران إزاء قلق المجتمع الدولي وقرار مجلس الأمن ١٦٩٦.

وسيكفل الاتحاد الأوروبي تنفيذ التدابير الواردة في ذلك القرار تنفيذاً تاماً، وهي تدابير تخص أجزاء البرامج الإيرانية النووية والبرامج المكرسة للكفاء الأكثر حساسية من حيث الانتشار والتي تبعث على القلق. ونطلب إلى جميع الدول، أيضاً، أن تنفذ هذه التدابير بالكامل ودون إرجاء.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن خيبة أمله لرد فعل إيران السلبي إزاء القرار ولأنها لم تتخذ حتى الآن أي خطوة للامتثال له. ونرحب بمقررات مجلس الأمن التي طلبت إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يقدم تقريراً في غضون ٦٠ يوماً وطلبت استعراض إجراءات إيران على ضوء ذلك التقرير.

السيد لودفيغ (ألمانيا)

ولتفادي أي سوء تفاهم، أرى أنه يجب التذكير في هذه المرحلة بأنه لا يوجد أي جدال حول الحقوق المعترف بها لإيران في إطار معاهدة عدم الانتشار. فالمسألة قيد النظر هي مسألة إحقاق إيران في بناء الثقة اللازمة بشأن الطبيعة السلمية البحتة لبرنامجها النووي. وجوهر الموضوع هو البرنامج النووي السري الذي تتابعه إيران منذ أكثر من ١٨ سنة فيما يتصل بأكثر أجزاء دورة الوقود النووي حساسية، وهو سجل إيران الموثق في الإخفاء الذي أدى إلى إخفاقها المتكرر في الوفاء بالتزامها بالامتنال بالاتفاق الذي أبرمته بشأن ضمانات معاهدة عدم الانتشار وإخلالها المتكرر بهذا الالتزام، وهو أيضاً حقيقة أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليست في وضع يسمح لها الآن بإيضاح بعض المسائل الهامة المتعلقة المتصلة ببرنامج إيران النووي. وأود التشديد، مرة أخرى - كما جاء في قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٧٣٧ - على أهمية الجهود السياسية والدبلوماسية المبذولة لإيجاد حل يضمن استخدام برنامج إيران النووي لأغراض سلمية بحتة. وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضاً لأشدد على دعم الاتحاد الأوروبي المستمر للجهود المبذولة لإيجاد حل طويل الأجل عن طريق التفاوض. وبناء عليه، نطلب إلى إيران بإلحاح وتمشياً مع مقرر مجلس الأمن، أن تُوقف كافة أنشطتها المتصلة بالتخصيب حتى يمكن من العودة إلى مائدة المفاوضات.

وكذلك يعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ والمستمر إزاء الوضع السائد في شبه الجزيرة الكورية. ونحن ندين بقوة التجارب الاستفزازية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٦ لاختبار إطلاق القذائف، والتجارب النووية التي قامت بها في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ونشجب استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تحدي المجتمع الدولي وتجاهلها للالتزامات التي تعهدت بها بموجب بيان وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده التام لآخر قرار (١٧١٨) اعتمده مجلس الأمن في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، كما يعرب عن التزامه بتنفيذ التدابير الواردة فيه تنفيذاً كاملاً.

ونطلب إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تفي بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وتمتنع عن إجراء أي تجارب أخرى لأجهزة نووية، وتقر من جديد الوقف الاختياري لتجارب القذائف البعيدة المدى. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الجهود الدبلوماسية المبذولة في إطار المحادثات السادسة تأييداً كاملاً. ونعرب عن أسفنا لأن الجولة الأخيرة لهذه المحادثات لم تسفر عن أي نتائج. ونطلب إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعتمد موقفاً بناءً في هذه المحادثات وتعمل على تنفيذ البيان المشترك الصادر في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وعلى وجه التحديد، أن تتخلى بصورة يمكن التحقق منها عن كافة برامجها وطموحاتها المتصلة بالأسلحة النووية.

ولقد تناولت حتى الآن المسائل النووية بصفة رئيسية - وأكرر، بصفة رئيسية لا حصرية. ولكن يجب ألا يصرفنا ذلك عن مهام هامة أخرى مدرجة في جدول الأعمال لهذا العام وهي نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ولهذه المهام تشعبات عديدة وهي تنطوي على مجموعة واسعة من المسائل المتصلة بالأسلحة التقليدية أيضاً، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولو حاولت تناول تلك المسائل، حتى وإن كان باقتضاب بالغ أو تكافؤ ناقص، لتجاوز الأمر نطاق ما يسمح به بياني لهذا اليوم بشروط كبير. لذا، سأكتفي بتقديم بعض الملاحظات الإضافية بشأن مسائل غير تلك التي تتصل بالأسلحة النووية.

السيد لوديكنغ (ألمانيا)

أود، بصفة خاصة، أن أسترعي الانتباه إلى موضوعين أحرزنا فيهما النجاح في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. أولاً، تمت الموافقة في المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (اتفاقية الأسلحة اللإنسانية)، على وثيقة ختامية موضوعية تعزز هذا الصك. ثانياً، أود استرعاء الانتباه إلى المؤتمر الاستعراضي السادس لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية الذي أسهم إلى حد كبير في تعزيز فعالية الصك المذكور. وتقع الآن على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية تنفيذ القرارات الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي تنفيذاً سريعاً وعملياً وفعالاً. ويعتبر اعتماد برنامج العمل الجديد لما بين الدورات، حتى المؤتمر الاستعراضي السابع المزمع عقده في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١١، إنجازاً كبيراً. ويتعهد الاتحاد الأوروبي بأن يستغل الفرص المتاحة بموجبه أتم الاستغلال وسيشجع على تحقيق نتائج ناجحة في الاجتماعات التي ستعقد في فترة ما بين الدورات.

ولقد ساعد الإنجازان اللذان أشرت إليهما، بالإضافة إلى الانتعاش الذي سجله مؤتمر نزع السلاح السنة الماضية، في التغلب على الوضع المتأزم السائد في مجال نزع السلاح، ويتوقع أن يوفر ذلك زخماً جديداً للأعمال التي ستعقد في إطار مؤتمرنا.

وختاماً، أود أن أذكر أن يوم ٢٩ نيسان/أبريل من هذه العام هو يوم الاحتفال بالذكرى العاشرة لدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. وبما أن المؤتمر الاستعراضي الثاني لتنفيذ تلك المعاهدة سيعقد في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨، يتيح لنا هذا العام فرصة لحصر العمليات الناجحة المنجزة حتى الآن في إطار تلك المعاهدة وتحديد ما ينبغي إنجازه بعد. ويجب أن يذكرنا الاحتفال بهذه الذكرى بما يمكن أن ينجزه مؤتمر نزع السلاح إذا توفرت الإدارة السياسية اللازمة.

وتعد اتفاقية الأسلحة الكيميائية من بين أكثر المشاريع الدولية طموحاً وتعقيداً في مجالنا حتى الآن. ويجب أن تشجعنا المفاوضات الناجحة التي أجريت بشأن هذه المعاهدة على التغلب على الوضع المتأزم الذي اتسم به مؤتمر نزع السلاح على مدى السنوات العشر الماضية، وعلى بدء مشروع طموح آخر. وتتيح معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الفرصة التي ينبغي استغلالها. وناشد جميع الشركاء في المؤتمر أن ينتهجوا نهجاً بناءً إزاء هذه المعاهدة بوصفها البند الأكثر إلحاحاً بين البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. والشروع في مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية من شأنه أن يؤكد أهمية اتباع نهج متعدد الأطراف في المسائل الأمنية ويشهد على التزامنا بنظام معاهدات متعدد الأطراف يوفر الأساس القانوني والتنظيمي اللازم لكافة الجهود المبذولة في ميدان عدم الانتشار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا، الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، على بيانه والكلمات الطيبة التي وجهها للرئيسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا، السيد جان - فرانسوا دويل.

السيد دوبل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيدة الرئيسة، نظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في جلسة عامة رسمية لمؤتمر نزع السلاح، اسمحو لي بأن أهنئكم، بادئ ذي بدء، على تسلمكم الرئاسة وعلى الأسلوب الذي اتبعتموه لتوجيه أعمالنا حتى الآن. وأود أن أعرب لكم عن مدى تقديرنا لما أبدىتموه من حرفة ومهارة في إرشادنا إلى المرحلة التي وصلنا إليها اليوم، والتي لم تكن نتيجتها محتومة. وكلنا نقر، فرادى وجماعة، بجدوى المشاورات المكثفة التي أجريتموها منذ الخريف الماضي بشأن الأسلوب الذي تعتمرون والرؤساء الخمسة الآخرون لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٧ اتباعه لتنظيم أعمالنا في هذا العام. وأعتقد بأننا ندرك جميعاً أننا نسير على الطريق الصحيح، وهو الطريق الوحيد الذي يجعلنا نأمل في إحراز تقدم آخر هذا العام لإنعاش المؤتمر. ويعتقد وفدي بأن شاغلنا يجب أن يكون الحفاظ على ما تم إنجازه في عام ٢٠٠٦ وتعزيزه بإنجازات أخرى إن أمكن لإدامة الزخم الذي بدأ السنة الماضية. وتحقيقاً لهذا الغرض يجب أن نعمل بصورة واقعية، كما فعلنا في عام ٢٠٠٦، لاعتماد برنامج أنشطة يسمح لنا بالعمل بأسلوب فعال وواقعي. ومثل هذا النهج من شأنه أن يؤدي إلى الاتفاق في وقت لاحق بشأن برنامج العمل.

السيدة الرئيسة، أن تنظيم الأعمال حسب ما تقترحوه لهذه الدورة هو، في رأينا، أفضل ما يمكن التوصل إليه من حل وسط وسيسمح لنا بتناول جميع بنود جدول الأعمال بصورة متوازنة وتحديد ما يحتاج من بينها إلى عناية أخص على ضوء ما تحظى به من اهتمام أثناء المناقشات. لذا، بوسعنا أن نؤيد هذا الاقتراح. وحيداً لو أيدته الدول الأعضاء الأخرى في المؤتمر، ولو أبدت تفتحاً أيضاً، وقت وضعه حيز النفاذ بشأن ما قد نعتمده من أسلوب عمل. فالمهم هو إنجاز عمل بنّاء في المواضيع التي ينبغي أن نعالجها باتباع نهج منفتح. ويعرب وفدي عن ثقته في عمل الرؤساء الستة ويرى أن النهج المقترح اليوم يتيح للمؤتمر أفضل الفرص لإحراز تقدم بمواصلة الأسلوب المطبق في عام ٢٠٠٦. وتؤكدوا بأن فرنسا ستبذل قصارى جهودها لتمكين هذا المحفل من تأدية الدور المعهود إليه على أتم وجه. ومن هذا المنطلق، لن نتعاس عن تذكيركم في غضون الأشهر القليلة القادمة برغبتنا القوية في أن يبقى مؤتمر نزع السلاح محفلاً في غاية الأهمية باعتماد نهج منفتح وبناء وواقعي.

لقد شدد زميلي الألماني، الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، بصفة خاصة على الأولوية التي يوليها أعضاء الاتحاد الـ ٢٧ للشروع على الفور وبدون شروط مسبقة في مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية. وهذا الشاغل هو بالطبع عنصر أساسي في موقف بلدي على الصعيد الوطني كما أشار إليه الرئيس الفرنسي في كلمة ألقاها قبل سنة في Ile Longue. ولذلك ترى فرنسا أن الغرض المنشود من هذا المحفل هو السعي أيضاً لإيجاد نهج في مجال نزع السلاح يمكن أن يساعد على تخفيف الضريبة الثقيلة التي تدفعها البشرية نتيجة العدد المفرط من التزاعات التي تورطت فيها والإسهام في استتباب الأمن الإقليمي. ويجب، في هذا السياق، ألا يغيب عن أذهاننا أن الأسلحة التقليدية هي التي تقتل في الواقع أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة في العالم سنوياً. لذا أود أن أعرب عن أملتي في أن تتمكن هذه السنة، أثناء النظر في البنود ذات الصلة، من تناول مسألة تحديد الأسلحة التقليدية بصورة أدق مما سبق. ولقد قدمت وفود أخرى اقتراحات هامة عديدة ونحن نؤيد تلك الاقتراحات. كما أننا في عداد البلدان التي يراودها قلق كبير إزاء مسألة نقل الأسلحة التقليدية بصفة غير مشروعة للمجموعات الإرهابية، بما يشمل نقل نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد. فهل نحتاج إلى التذكير بأنه قد أحبطت في جنيف السنة الماضية خطة للهجوم على طائرة مدنية باستخدام هذا النوع من السلاح؟

السيد دو بل (فرنسا)

ولقد تم، على الصعيد المتعدد الأطراف، إحراز تقدم ملموس العام الماضي خارج نطاق المؤتمر في ما يتصل بتحديد الأسلحة التقليدية وانتشار تلك الأسلحة. وقد اعتمدت اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات، أيدها بقوة حكومة بلدي، بشأن صياغة معاهدة خاصة بمسألة الاتجار بالأسلحة وتخزين كميات من الذخائر تتجاوز احتياجات الدفاع. وفي إطار اتفاقية عام ١٩٨٠ لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، أحرزنا، تحت رئاسة سلفي في هذا المنصب، تقدماً أيضاً في مجال مخلفات الحرب من المتفجرات. كما اتفقنا على وثيقة ختامية تعزز الصك المذكور. وغرضنا ليس، بالطبع، تكرار العمل الممتاز المنجز في محافل أخرى بل التأكيد بالأحرى من أن المؤتمر يؤدي دوره على أتم وجه كهيئة دائمة ومحفل لتبادل الآراء حول كافة المسائل المتصلة بتزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي. وكجزء من هذا النهج المنفتح والمرن الذي يسمح بتناول مسألة تحديد أكثر الأسلحة الفتاكة خطورة اليوم، يعرب وفدي عن استعداده، أيضاً، لإطلاع المؤتمر على ما يتم في إطار المبادرة التي تكفل بلدي بتوجيهها على مستويات مختلفة والتي تخص الجهود المبذولة لمكافحة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن طريق الجو.

السيدة الرئيسة، لا أود أن أبطئ أكثر من ذلك أعمالنا ومعالجتنا للبند الأساسي المعروض علينا اليوم، أي اعتماد جدول الأعمال. وتعرفون رأينا بشأن صيغته التي نعتقد بأنها ما عادت تتناسب والمسائل الأمنية الراهنة. ولم نعدل عن رأينا هذا منذ العام الماضي، بيد أننا مستعدون للعمل على أساس هذه الصيغة حسب الشروط والتحفظات المألوفة، حتى لا نعرق برنامج الأنشطة الممتاز المقترح علينا والذي نؤيده بقوة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا الموقر على بيانه والكلمات الطيبة التي وجهها للرئيسة. وأدعو الآن ممثلة كينيا الموقرة، السفيرة ماريا نزامو، لتأخذ الكلمة.

السيدة نزامو (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، أنتهز هذه الفرصة لأهنتكم على تسلمكم هذا المنصب الهام، منصب رئيسة مؤتمر نزع السلاح. وإني واثقة بأنكم ستنجحون في توجيه أعمال المؤتمر لتحقيق إنجازات أكبر. وأنا واثقة أيضاً بأن جهودكم ستتكلل بالنجاح بفضل ما تُعرفون به من مهارة دبلوماسية ومعرفة عميقة.

ويعرب وفدي عن سروره الخاص لأن ابنة أخرى من بنات الأرض الأفريقية تترأس المؤتمر في مطلع عام ٢٠٠٧. ولقد نالت كينيا شرف تولي هذا المنصب في مطلع عام ٢٠٠٤، أي قبل ثلاثة أعوام بالضبط. لذا ندرك التحديات التي يواجهها من يشغل منصب الرئاسة في مستهل العام، ولكن تشجعنا أيضاً الجهود التي بذلتها بإجراء طائفة واسعة من المشاورات لضمان اعتماد المؤتمر جدول الأعمال وبرنامج العمل بدون إرجاء. ونعرب عن تأييدنا التام للبرنامج الذي وضعتموه بالاشتراك مع الرؤساء الخمسة الآخرين.

وأود أن أشكركم أيضاً على كلمات الترحيب الطيبة التي وجهتموها لي وللأعضاء الجدد الآخرين في الجلسة العامة الأولى للمؤتمر المعقودة يوم الاثنين. وأود أن أؤكد لكم دعم وفدي التام في مستهل سنة جديدة نخوض فيها مناقشات تتميز بدرجة أكبر من التركيز على المسائل الأساسية المعروضة على المؤتمر.

السيدة نرومو (كينيا)

إنه لشرف وتكريم لي شخصياً أن أنضم إلى هذه المجموعة الموقرة من السفراء الموفدين إلى مؤتمر نزع السلاح. ولكن أود أن أعرب عن القلق الذي ما زال يراود كينيا، بصفتها عضواً فعالاً في المؤتمر، لأن عدم إحراز أي تقدم هام في إطار المؤتمر أصبح أمراً مألوفاً منذ قرابة العقد الواحد.

ونعتقد بأن اتباع نهج تصاعدي ومنسق سيؤدي إلى وضع خطة عمل شاملة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب أن يتم ذلك باتباع الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في عام ٢٠٠٠ في إطار معاهدة عدم الانتشار واتباع توصيات السفراء الخمسة أيضاً.

ونناشد جميع أعضاء المؤتمر أن يكرسوا جهودهم من جديد لموضوع نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة. فترع السلاح هو، بالفعل، ركن هام من أركان الجهود العالمية المبذولة لتحقيق السلم والأمن العالميين. ولسنا بحاجة للمبالغة في التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق التنمية ما لم يستتب السلم والأمن.

وفي هذا الصدد، يرى وفدي أنه ينبغي للمؤتمر أن يركز على نزع السلاح النووي ويتخذ تدابير ملموسة لتحقيقه، ويمكن إنجاز ذلك في المدى القصير مع السعي في نفس الوقت لوضع نظام شامل لترع السلاح النووي.

وتعتقد كينيا بقوة بأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار هما وجهان لعملة واحدة ويجب تحقيقهما في آن واحد. والاختيار بينهما لن يكون من شأنه إلا أن يعزز الخلاف والوضع المتأزم بصورة أكبر. ولن يكتب النجاح للمساعي الدبلوماسية المتعددة الأطراف إلا بتوخي المرونة والتماس الحل الوسط.

وأؤكد لكم تعاون وفدي معكم فيما تبذلونه من جهود في هذه المساعي الهامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة كينيا الموقرة على بيانها والكلمات الطيبة التي وجهتها للرئيسة. وأدعو الآن ممثل إيطاليا الموقر، السفير كارلو تريزا، ليأخذ الكلمة.

السيد تريزا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن استهل كلمتي بالإعراب عن تأييدي التام لما ورد في البيان الذي أدلى به السفير روديجر لوديكيغ باسم الاتحاد الأوروبي، كما أود الإعراب عن تقديري له لأنه قدّم من برلين للإدلاء بهذا البيان.

لقد ظل مؤتمر نزع السلاح عاجزاً، في عام ٢٠٠٦، عن تأدية دوره المؤسسي الرئيسي المتمثل في إجراء مفاوضات موضوعية بشأن مسائل نزع السلاح الأساسية. ولكن كما ورد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٩٩/٦١ الذي حظي بتوافق الآراء، أجريت "مناقشات حثيثة في دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٦ بشأن برنامج العمل" كما أجرى المؤتمر "مداولات متزايدة نتيجة للإسهام البناء من جانب الدول الأعضاء فيه، والمناقشات المنظمة المركزة بشأن جميع بنود جدول الأعمال، بما فيها تلك التي شارك فيها خبراء من العواصم، وبالتعاون بين رؤساء المؤتمر الستة في دورة عام ٢٠٠٦".

السيد تريزا (إيطاليا)

وركز نفس القرار على الحاجة الملحة التي توجب على المؤتمر أن يباشر أعماله الموضوعية في بداية دورته عام ٢٠٠٧، واعترف بأن البيانات التي أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة ووزراء الشؤون الخارجية الثمانية وغيرهم من كبار المسؤولين تشكل تأييداً لمساعي المؤتمر. ودعا القرار في منطوقه إلى إجراء مشاورات مكثفة للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج للعمل.

واستهل هذه الفرصة للإعراب من جديد عن تقديرنا للرؤساء الستة السالفين، السفير زديسلاف راباكي (بولندا)، والسفير بارك إين - كوك (جمهورية كوريا)، والسفير رومولوس كوستيا (رومانيا)، والسفير فاليري لوشينين (الاتحاد الروسي)، والسفير عثمان كمارا (السنغال)، والسفير أنطون بينتر (سلوفاكيا)، للجهود التي بذلوها العام الماضي. وقال إن التعاون الذي أقاموه فيما بينهم ساعد المؤتمر على تفهم جميع المسائل بصورة أفضل، ومن إحراز تقدم هام.

واستهل هذه الفرصة للإعراب أيضاً عن تمانينا لجنوب أفريقيا لترؤسها المؤتمر وعن تمانينا لكم شخصياً، سيدتي الرئيسة، وللتعبير عن شكرنا لما أجريتم من مشاورات مكثفة في فترة ما بين الدورات. وأود أن أعرب عن تمانينا أيضاً لرؤساء الدورة الآخرين، السفراء خوان أنطونيو مارش بوخول (إسبانيا)، وسارالا فيرناندو (سري لانكا)، وإليزابيت بورسين بونيه (السويد)، ويورغ شترويلي (سويسرا)، وبشار الجعفري (سوريا)، كما أود أن أعرب عن ارتياحنا لروح التعاون التي توخوها بالفعل فيما بينهم ضماناً للاستمرارية والتساق في مداولاتنا.

وينبغي للمؤتمر أن يقوم، حسب المبين في نظامنا الداخلي، باعتماد جدول أعماله السنوي في مستهل كل دورة سنوية. ونثق بأننا سنتمكن من اعتماد جدول الأعمال بأسرع ما يمكن. ولقد قمت، بصفتي "صديق" رؤساء العام الماضي، بمساعدة هؤلاء الرؤساء على استعراض جدول الأعمال. ووجد وفدي، في نهاية عملية الاستعراض، أن جدول الأعمال كان شاملاً ولم يقيد أعمال مؤتمر نزع السلاح. كما كان مناسباً لتناول المسائل الحالية لترع السلاح والأمن، وكان من الشمول والمرونة بالقدر الذي يكفي لمعالجة كافة المسائل المثيرة للقلق. وأحيطُ علماً بالملاحظات التي قدمها سفير فرنسا في هذا الصدد. ويمكن لوفدي أن يقبل، على غرار الوفد الفرنسي، تطبيق الترتيب المعتمد العام الماضي بشأن جدول الأعمال كأساس للاضطلاع بأنشطتنا لهذا العام. فيجب علينا أن نحدد، بالتالي، ما هي بالضبط البنود الجاهزة في جدول الأعمال بشكل عام لتناولها بصورة موضوعية وما هي البنود التي تحتاج لمناقشات إضافية.

ونأمل في التمكن بفضل هذه المداولات الأولية من الوصول إلى مرحلة نرى أنه يوجد فيها أساس لإجراء مفاوضات بشأن مسائل معينة.

وفي تلك الحال يمكن للمؤتمر أن يقوم، عملاً بالمادة ٢٣ من النظام الداخلي، بإنشاء هيئات فرعية كاللجان الفرعية المتخصصة، أو الأفرقة العاملة، أو الأفرقة التقنية أو أفرقة الخبراء الحكوميين. وكما تبين في السنة الماضية، يتمتع الرؤساء بسلطة تقديرية واسعة في تحديد أفضل الأساليب لتقييم المسائل التي أصبحت جاهزة لإجراء مداولات ومفاوضات موضوعية إضافية بشأنها.

السيد تريزا (إيطاليا)

ويجب لدى تحديد أولوياتنا أن تؤخذ في الاعتبار الأعمال المنجزة خلال الأعوام الماضية، ولا سيما في عام ٢٠٠٦، بالإضافة إلى التعليمات التي استلمتها الوفود هذا العام.

وأود أن أختتم كلمتي بالتشديد على الأهمية التي ينبغي أن تولي لمشاركة السياسيين على مستوى رفيع في مداولاتنا. فبفضل الدعوة المشتركة التي وجهها السنة الماضية رئيس المؤتمر والأمين العام للمؤتمر، تمكّنت شخصيات مرموقة عديدة من إلقاء كلمة في إطار دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٦. ونعتقد بأنه يجب هذا العام عدم الاكتفاء بتوجيه تلك الدعوات لوزراء خارجية الدول الأعضاء فحسب بل ولشخصيات أخرى، وبخاصة، لرؤساء المنظمات والمؤسسات الدولية التي تعالج مسائل ذات أهمية بالنسبة إلى مؤتمر نزع السلاح. ونذكر، على سبيل المثال، الأمين العام للأمم المتحدة، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورئيس اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، وغيرهم من كبار المسؤولين الدوليين المعنيين، ومن بينهم ممثلو الهيئات البرلمانية. فتأمين مشاركة على مستوى أرفع هو وسيلة لإيجاد ما يلزم من وعي سياسي وإرادة سياسية لاستئناف المؤتمر أعماله. ونشجع، بنفس الروح، الوفود على أن تطلب من عواصمها الإشارة إلى مؤتمر نزع السلاح في بيانها أو وثائقها الوطنية والجماعية الرفيعة المستوى. ونعتقد أيضاً بأنه يمكن أن تخطو أيضاً بعض الخطوات إلى الأمام بالاعتراف بالاهتمام الذي توليه منظمات غير حكومية موجودة في جنيف لمداولاتنا وبما تسهم به في تلك المداولات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل إيطاليا الموقر على بيانه والكلمات الطيبة التي وجهها للرئيسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا الموقر، السفير مكارم وبيسونو.

السيد وبيسونو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي بأن أنضم إلى زملائي الآخرين لأقدم لكم تهانينا الصادقة بمناسبة تعيينكم رئيسة لمؤتمر نزع السلاح. ونحن واثقون بأن هذا المؤتمر سينجح تحت رئاستكم القديرة في تحقيق نتيجة تكون بناءة بدرجة أكبر في نطاق جهود نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم دعم وفدي التام في تأدية المهام المعهودة إلينا وتعاوننا الكامل على تأدية تلك المهام. وأود أن أعرب أيضاً عن تقديرنا الصادق لجميع رؤساء المؤتمر الآخرين في دورة عام ٢٠٠٧ على المبادرات التي اتخذوها لتأمين رئاسة منسجمة في غضون هذه السنة، وأتمنى لهم جميعاً أكبر النجاح في توجيه مداولاتنا.

وفي كل مرة يبدأ فيها مؤتمر نزع السلاح أعماله، يتجدد الأمل في أن تتمخض الدورة الجديدة عن أفكار جديدة تمكّن المؤتمر من إحراز تقدم وتحقيق نتيجة ملموسة في مجال نزع السلاح. ولقد بقي هذا الأمل المشترك مجرد أمل منذ عهد طويل ولا يجوز للمؤتمر أن يتركه يذهب هباء.

ونتيجة للتقدم البطيء في خفض وإزالة أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وكذلك نتيجة للزيادة في إنتاج وتعقيد الأسلحة التقليدية، أصبحت مهمة معالجة هذه المواضيع مثبطة للهمة أكثر من أي وقت مضى، وهي توجب على الدول الأعضاء بذل جهود إضافية وإقامة تعاون أوثق فيما بينها. ويوجد في نفس الوقت قلق متزايد إزاء ظهور تحديات جديدة، كاستخدام ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة التقليدية بصورة

السيد وييسونو (إندونيسيا)

غير مشروعة في مناطق النزاع في العالم، ووضع تلك الأسلحة بين أيدي الإرهابيين. ويجب التصدي لهذه التحديات بصورة جماعية لذا ينبغي للمؤتمر أن يبدي عزمه وتصميمه في إطار هذا المحفل التاريخي.

وترى إندونيسيا، في هذه المرحلة المبكرة، أن جدول الأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة CD/WP.545 يظهر الاحتياجات التي يجب على هذه الهيئة الموقرة أن تتناولها والتحديات التي ينبغي أن تعالجها. ويسمح جدول أعمال مرن كهذا للبلدان الأعضاء بأن تدرج في إطار أحد بنود جدول الأعمال ما تراه ضرورياً من مسائل. وفي هذا السياق، لا يوجد لدى إندونيسيا أي اعتراض على تأييد اعتماد جدول أعمال عام ٢٠٠٧ المشار إليه أعلاه.

وتعتقد إندونيسيا بأن المشاكل المتصلة بتزع السلاح وبعدم الانتشار - سواء فيما يخص أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة التقليدية - تنطوي على مخاطر من الضخامة بحيث لا يمكن تناولها من طرف واحد فقط. فيجب أن تعالج احتياجات نزع السلاح، نظراً إلى تشعباتها الهامة، في إطار أشمل قائم على الثقة المتبادلة. لذا ترى إندونيسيا ضرورة الاعتماد في أعمالنا على نهج متعدد الأطراف وشامل.

وأخيراً، اسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة، أيضاً، لأبلغكم موافقة حكومة إندونيسيا على التصديق على اتفاقية حظر الألغام البرية المضادة للأفراد. ويسعدني أن أبلغكم أن إندونيسيا ستنضم عما قريب إلى أكثر من ١٥٠ دولة طرفاً في اتفاقية أوتاوا، وأنها ستسهم بنشاط في إيجاد عالم خال من الألغام.

وليست إندونيسيا بلداً منتجاً للألغام البرية ولا بلداً مضروراً بها ولكن يساورها نفس القلق الذي يساور الآخرين إزاء الآثار المريعة التي تخلفها تلك الألغام، خاصة وأن المدنيين والأطفال هم أكثر من يتضرر بها. وبناء عليه، تثبت عملية التصديق مرة أخرى التزام إندونيسيا الراسخ بالنهوض بجهود نزع السلاح.

وختاماً، أود أن أعرب عن أملِي الصادق في أن الجهود المنسقة التي يبذلها الرؤساء الستة، بالإضافة إلى روح التعاون الإيجابية التي تتحلى بها البلدان الأعضاء، سوف تكفل لهذا المؤتمر أن يباشر حقاً أعماله الرامية إلى تحقيق نزع السلاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا الموقر على بيانه والكلمات الطيبة التي وجهها للرئيسة. وأدعو الآن ممثل جمهورية كوريا الموقر، السفير دونغ - هي تشانغ، ليأخذ الكلمة.

السيد تشانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم لتسلمكم الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٧. وإني واثق من أن حكمتكم وقيادتكم ستكتبان النجاح لمداولاتنا في مستهل أعمال هذا العام. وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم تعاون وفدي الكامل معكم في المناقشات التي سنجريها.

السيد تشانغ (جمهورية كوريا)

وقال إن أعمالنا هذه السنة تتسم بأهمية خاصة، فمن شأنها أن تحدد النهج الذي سيكفل الدوام لمؤتمر نزع السلاح في المستقبل. ويجب علينا، بالاعتماد على التقدم المحرز العام الماضي، أن نعمل على تعزيز وتوطيد تفاهمنا بغية التوصل بتوافق الآراء إلى قرار بشأن برنامج العمل. ويجب أن نسعى جاهدين لعدم إضاعة الزخم الذي أوجدته مناقشات العام الماضي.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالجهود المنسقة التي بذلها الرؤساء الستة لمؤتمر هذا العام لوضع المبادرة المشتركة التي عرضتموها علينا بإيجاز يوم ١٥ كانون الثاني/يناير. ونعتقد بأن النهج المشترك الذي يقضي بإجراء مناقشات مكثفة حول جميع بنود جدول الأعمال الرامية إلى تحديد المسائل التي تولى الأولوية لمتابعة مناقشتها، ويقضي بتعيين منسقين لكل بند من بنود جدول الأعمال، سيشكل أساساً قوياً للنهوض بأعمالنا.

ولاستغلال مبادرتكم على أفضل وجه، من المستصوب أن يعمم في أقرب وقت ممكن إطار تنظيمي أكثر تفصيلاً مع جدول زمني محدد لكل اجتماع، لأن ذلك سيتيح الوقت اللازم للأعضاء ليستعدوا على أتم وجه. ونعتقد أيضاً بأن إدراج قائمة استدلالية بمواضيع فرعية لبنود جدول الأعمال الرئيسية من شأنه أن يجعل مداولاتنا أكثر تفاعلاً وتركيزاً. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من شأن هذه القائمة أن تساعد الأعضاء على تحديد الوقت المناسب لدعوة خبراء من عواصم بلدانهم.

وأملنا كبير أن تتمكن في نهاية الأسابيع الـ ١٠ الأوائل من تقييم مدى التقدم المحرز في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال، والبت، من ثم، في كيفية مواصلة أعمالنا. ويعتقد وفدي بأن معاهدة وقف إنتاج المسودات الانشطارية، كما تم التشديد في مناسبات عديدة من قبل، هي الموضوع الوحيد الجاهز للتفاوض عليه في إطار مؤتمر نزع السلاح. ولكننا مستعدون للمشاركة بنشاط، أيضاً، في المناقشات التي ستجرى بشأن بنود جدول الأعمال الأخرى، دون المساس بنتائج تلك المداولات.

وفيما يتصل بجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٧، فإننا نعرب عن تأييدنا الكامل لمشروع جدول الأعمال المدرج في الوثيقة CD/WP.545. ويرى وفدي أن جدول الأعمال الحالي هو من الاتساع والشمول بما يسمح لأي عضو بطرح أي مسألة ذات أهمية في مجال السلم والأمن الدوليين. وبعد توضيح هذا الأمر، آمل أن تتمكن من اعتماد جدول الأعمال بسرعة ومباشرة العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن وفي إطار ذهني إيجابي.

ختاماً، أود أن أعرب من جديد عن تقدير وفدي للجهود الجماعية والمنسقة التي بذلها رؤساء هذا العام الستة في التحضير لأعمال مؤتمر نزع السلاح، ونأمل، بصدق، أن تتمكن بفضل مداولاتنا هذا العام من حمل مؤتمر نزع السلاح على مباشرة أعماله من جديد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الموقر على بيانه والكلمات الطيبة التي وجهها للرئيسة. وأدعو الآن ممثل مصر الموقر، السيد مليكة، ليأخذ الكلمة.

السيد مليكة (مصر) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، اسمحو لي، بادئ ذي بدء، بأن أهنتكم على تسلمكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إننا، واثقون من قدرتكم على إدارة أعمالنا بفضل مهارتكم الدبلوماسية الخارقة وإمامكم الكبير بالمسائل المطروحة، وأود أن أؤكد لكم ولرؤساء المؤتمر الستة جميعاً دعم وفدي الكامل خلال هذا العام متمنياً لكم كل النجاح في مساعيكم.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضاً لأعرب عن تقديرنا العميق لرؤساء الدورة السابقة لمؤتمر نزع السلاح، ومن بينهم السفير أنطون بينتر، سلفكم المباشر في هذا المنصب، الذي أدار بنجاح الجزء الأخير من دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٦. وأود أن أعرب أيضاً عن تقديري العميق لجميع موظفي مؤتمر نزع السلاح لما بذلوه من جهود لتيسير أعمالنا.

السيدة الرئيسة، إنكم تتسلمون رئاسة المؤتمر في مرحلة حاسمة مفعمة بالتحديات. ويجب علينا أن نسعى جميعاً لعكس الآثار السلبية المترتبة على الجمود الذي أصاب المؤتمر خلال السنوات الأخيرة وجعل الشكوك تدور حول أهمية الجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. ولن يفيد دوام هذه الحال إلا في تقويض الجهود المشتركة التي نبذلها لتعزيز السلم والأمن الدوليين وتخفيف التوترات. ونجد أنفسنا اليوم على مفترق طرق فيما يتصل بمستقبل مؤتمر نزع السلاح وبالجهود المتعددة الأطراف المبذولة في مجال نزع السلاح عموماً. وجلي تماماً أن مؤتمر نزع السلاح ما زال يواجه صعوبات هيكلية وموضوعية. ولا بد لنا من أن نتمحّص الأمر لنحدد كيف يمكن لنا معالجة هذا الوضع.

وتحقيقاً لهذا الغرض، يجب علينا أن نتناول المشكل الأساسي الذي يكمن في افتقار بعض الدول الأعضاء للإرادة السياسية اللازمة لبحث مسألة نزع السلاح في إطار مؤتمر نزع السلاح بناء على أولويات متفق عليها. ولن نخطو أي خطوة صادقة في مؤتمر نزع السلاح ما لم تعتبر مصالحنا الجماعية وأولوياتنا المتفق عليها غير قابلة للالتقاء سواء. فلا يمكن أن نتخيل فرض مسألة معينة تتخدم مصلحة ذاتية دون وضع احتياجات الآخرين في الاعتبار. والرأي العام الدولي يتطلع مع أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتحقيق نتائج موضوعية وملموسة في هذه الدورة الجديدة لمؤتمر نزع السلاح بغية التغلب على الجمود والإحباط اللذين تميزت بهما أعمال مؤتمر نزع السلاح خلال السنوات الأخيرة.

لقد درسنا مؤخراً مشروع الإطار التنظيمي الذي أعددموه بالتنسيق مع رؤساء المؤتمر الستة الآخرين ونأمل أن يسفر عن نتيجة مثمرة. وأود أن أرحب، أيضاً، بفكرة تعيين منسق لكل بند من بنود جدول الأعمال. ونحن ندعم جميع المبادرات والاقتراحات التي تهدف إلى تيسير أعمال المؤتمر، ونتمنى للمنسقين السبعة جميعاً أفضل التمنيات في تأدية مهمتهم الصعبة. ويعرب وفدي عن استعدادهم لدعمهم ومساعدتهم على أتم وجه.

وقد دأبت مصر على الدعوة إلى اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن لمؤتمر نزع السلاح، يأخذ في الاعتبار أولويات المجتمع الدولي بالاستناد إلى نتائج الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح. ولقد كنا دائماً ملتزمين بإحراز توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. ولا يمكن لنا أن نتصور أن أي برنامج من برامج العمل قد ينحرف عن التزامات مقررته تعهدت بها الدول الأعضاء.

السيد مليكة (مصر)

إن تصميم مصر على الالتزام بتحقيق نزع السلاح العام والكامل تصميم راسخ. ونحن مقتنعون تماماً بأن إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، أمر ضروري. وسيظل نزع السلاح النووي أولويتنا العليا في المؤتمر ونعتقد بأنه يجب الاستمرار في إيلائه مركز الصدارة في أعمال المؤتمر في دورته الجديدة، وذلك، ليس فقط بسبب الأولوية التي منحت له في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، بل، والأهم من ذلك، بسبب الطبيعة المدمرة والفتاكة للأسلحة النووية التي توجب إزالتها لحماية البشرية. وأعضاء مؤتمر نزع السلاح مسؤولون أمام المجتمع الدولي عن تحقيق هذا الهدف. ولا بد من الاستماع إلى رأي أغلبية الدول، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والتي تحذر جميعها من خطر الأسلحة النووية على السلم والأمن الدوليين.

وسيكون من المؤسف لو ظل مؤتمر نزع السلاح عاجزاً عن اتخاذ أي خطوة فعلية لتحقيق نزع السلاح النووي. ونحن لا نفهم الحجة المتناقضة التي تدعم مبدأ الردع النووي وتدعو إلى عدم انتشار الأسلحة النووية في نفس الوقت، بل ونرفض قبول تلك الحجة. ونؤكد من جديد موقفنا المؤيد، من حيث المبدأ، لإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، إزالة تامة. ونطلب مرة أخرى إلى الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تفي بمسؤولياتها على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، صوناً للسلم والأمن الدوليين ولموثوقية المعاهدة. وكذلك، نطلب إلى كافة الأطراف أن تمثل بأحكام تلك المعاهدة امتثالاً صادقاً وقوياً وتعمل على ضمان سرياتها على الجميع.

وفي هذا السياق، نؤكد مرة أخرى التزامنا بمعاهدة عدم الانتشار بوصفها الركن الأساسي لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وبما أننا على وشك أن نخوض دورة استعراضية جديدة للمعاهدة، يجب أن نكون مستعدين جميعاً لصون مبادئها والسعي لتحقيق أهدافها. وهذه حقيقة تتأكد اليوم أكثر من أي وقت مضى على ضوء النتائج التي أسفرت عنها عملية الاستعراض الأخيرة وعلى ضوء التطورات الإقليمية والدولية الأخيرة التي أسهمت في تقويض موثوقية المعاهدة. ويقلقنا أن معاهدة عدم الانتشار ما زالت تواجه تحديات خطيرة للغاية على الرغم من مرور ٣٩ سنة على دخولها حيز النفاذ وعلى الرغم من تمديداتها لفترة غير محددة الأجل بناء على مقررات وقرارات معتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥. وما زالت توجد محاولات لتقويض موثوقية المعاهدة ليس فقط من طرف الجهات التي ترفض الانضمام إليها بل ومن جانب الجهات الأطراف فيها أيضاً، وذلك إمّا نتيجة عدم مراعاة أحكامها أو الاكتفاء في السعي لتحقيق عالميتها.

لقد أنشئ مؤتمر نزع السلاح لتأدية مهمة واحدة، هي: وضع إطار لمعاهدات دولية وإبرام تلك المعاهدات في محفل متعدد الأطراف، تحقيقاً لهدف نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، نظراً إلى ما تشكله من خطر يهدد البشرية. لقد قبلنا في دورة المؤتمر الأخيرة اتباع نهج يعتمد على المداولات اعتماداً أكبر بغية استكشاف وتحديد مجالات التفاهم العام. ولا يمكن لنا أن نقول إن هذا النهج أسفر عن نتائج ملموسة. وما زلنا نلاحظ، مع الأسف، أن الكلمات والأفعال لا تتطابق بالضرورة سواء في إطار مؤتمر نزع السلاح أو في محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف الأخرى، وأن الإجراءات ما زالت تركز على المصالح الفردية التي تتغلب على

السيد مليكة (مصر)

المبادئ. لذا لا عجب في أن تترتب على هذا الوضع المؤسف آثار سلبية في أعمال مؤتمر نزع السلاح وأنشطته ومستقبله، وكذلك في جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف عموماً. واستمرار هذا الوضع سيضطرنا إلى إعادة تقييم موقفنا بشأن مسائل عديدة.

ولكن، من جهة أخرى، إن انتصر الصدق وحسن النية، فنحن راغبون في العمل بتمعن مع شركائنا في مؤتمر نزع السلاح بل ومتطلعون إلى العمل معهم بغية إحراز تقدم حقيقي وملمووس يسفر عن نتائج فعلية في مجال نزع السلاح ويفضي في نهاية المطاف إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، إزالة كاملة. ونترقب تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار بتحقيق الشمول التام لمعاهدة عدم الانتشار والامتثال الصادق لأحكامها مع التصدي في نفس الوقت لخطر الأسلحة الأخرى التي ما زالت ضحاياها تعد بعشرات الآلاف سواء بين المقاتلين أو بين المدنيين الأبرياء.

السيدة الرئيسة، أود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن أملنا الصادق في أن تكون الدورة الحالية لـنزع السلاح، بصفتها المحفل الدولي المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح، جاهزة للاضطلاع بمسؤولياتها، ولا سيما فيما يخص المسائل ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة إلى المجتمع الدولي. وأود أن أؤكد من جديد تحمس وفد مصر لدعم كافة الجهود الجدية التي تبذلونها مع الرؤساء الستة لإنعاش أعمال مؤتمر نزع السلاح وانتشاله من أزمته الحالية تحقيقاً لمصالح جميع الأطراف في إطار الصلاحيات المتفق عليها والولايات التي حوّل بها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل مصر الموقر على بيانه والكلمات الطيبة التي وجهها للرئيسة. وأدعو الآن ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر، السفير علي رضا معيّري، ليأخذ الكلمة.

السيد معيّري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، نظراً إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة تحت رئاستكم، اسمحوا لي بأن أهنئكم على تسلمكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح وبأن أؤكد على دعم وفدي التام لكم وتعاونكم الكامل معكم.

إنني آخذ الكلمة ممارسة لحق وفدي في الرد لأبين رد فعلي على ما ورد من إشارة إلى بلدي في البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا الموقر باسم الاتحاد الأوروبي في اجتماع اليوم، وأود أن استرعي الاهتمام إلى النقاط التالية.

لقد كررنا مراراً من قبل أننا، بسبب الاعتبارات التقنية لقضية إيران، لا نعتقد بأن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة الملائمة لمعالجة تلك القضية. لقد عملت إيران بصفة وثيقة مع الوكالة على مر السنوات الثلاث الأخيرة لمعالجة القضايا والمسائل المطروحة بشأن البرنامج النووي السلمي. إن جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، بدون تمييز، لها حق غير قابل للتصرف في إنتاج الطاقة النووية لاستخدامها لأغراض سلمية. ونظراً إلى أن هذا الحق غير قابل للتصرف، لا يجوز تقويضه أو انتقاصه بأي حجة كانت. وكل محاولة ترمي إلى ذلك هي محاولة لتقويض ركن من أركان معاهدة عدم الانتشار بل ولتقويض المعاهدة نفسها. وإيران، على غرار أي دولة

السيد معيري (جمهورية إيران الإسلامية)

أخرى من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، غير ملزمة بالتفاوض على ممارسة حقها غير قابل للتصرف أو بطلب الموافقة على ممارستها ذلك الحق، كما لا يجوز مطالبتها بتعليقه. ومع ذلك وافقت إيران، على تعليق أنشطتها التخريبية طوعاً، إذ فضلت التوصل إلى اتفاق سياسي قد يكون له وقع إيجابي على النطاق السياسي الأوسع، ولا سيما في منطقتنا المتوترة وغير المستقرة.

لقد علقت إيران أنشطتها التخريبية لبناء الثقة على وجه التحديد. ولكن السؤال المطروح هو كيف يمكن لنا قياس الثقة؟ ولبناء الثقة حدود، فهل يتذرّع به لحرمان إيران من حقها بموجب معاهدة عدم الانتشار؟

وتتعهد إيران بالوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. ومجلس الأمن ليس المكان المناسب لمناقشة القضية النووية الإيرانية، فالمكان المناسب هو الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد كانت هذه المداخلة مجرد ممارسة لحقنا في الرد. وسيعرض وفدي موقفه الوطني بشأن المسائل المتصلة بأعمال مؤتمر نزع السلاح في المستقبل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر على بيانه والكلمات الطيبة التي وجهها للرئيسة. وأدعو الآن ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر، السيد شو، ليأخذ الكلمة.

السيد شو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، نظراً إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة، أود أن أعرب لكم ولرؤساء مؤتمر هذا العام الآخرين عن تهابي.

ويأخذ وفدي الكلمة ممارسة لحقه في الرد على الملاحظات التي قدمتها ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي. ويعرب وفدي عن أسفه الكبير لأن المتكلم أفسد الجو البناء والبيئة المحيطة بمؤتمر نزع السلاح الذي تتمثل مهمته الأولوية والملحة في الاتفاق بأسرع ما يمكن على بنود جدول الأعمال وعلى مسائل هامة أخرى تتصل بإنجاز أعمال المؤتمر لهذا العام بنجاح. ولكن، بما أنه وُجّهت اتهامات لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن من واجب وفدها أن يرد عليها بصدق.

بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يبين أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أطلقت القذائف ممارسة لحقها السيادي غير المنتقص، ولا يجوز لأحد أن ينتقدها على ذلك. لقد رفضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضاً قاطعاً وباتاً جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن للأمم المتحدة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبينت بوضوح تام أنها لن تلتزم بها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، وبناءً عليه، فإنها لن تلتزم بها أيضاً.

السيد شو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

ودعوني أتطرق الآن إلى الموضوع النووي. إننا نعرب عن قلقنا الكبير إزاء ما قدمته ألمانيا من إدعاء باسم الاتحاد الأوروبي، وذلك لأنها اكتفت بالطعن في موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إزاء الأسلحة النووية ولم تذكر أبداً أسبابه الأساسية ولا رؤوس الفتنة التي دفعتها إليه. لقد تعرضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال نصف القرن الماضي لمناورات عدائية مستمرة من طرف قوى خارجية تحاول عزلها وخنقها وفرض عقوبات عليها. وأخص بالذكر إدارة الولايات المتحدة الحالية التي فور تسلمها مقاليد الحكم في عام ٢٠٠١ نعتت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها جزء من "محور الشر" وجعلتها هدفاً لضربة نووية وقائية، وهي ما زالت تبحث عن أي فرصة لغزوها بنشر قوات عسكرية هجومية ضخمة برّاً وبحراً وجواً، ومتأهبّة لإطلاق النيران في أي لحظة. وهذا يعني بإيجاز القضاء على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسرعة. ولم يكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي مخرج في مثل ذلك الوضع سوى حيازة الأسلحة النووية كمجرد تدبير دفاعي واقعي لحماية نفسها. فالمرء إن لم تتوافر له قدرة دفاع قوية بما فيه الكفاية للدفاع عن نفسه فلا مفر من أن يجد نفسه بلا هوية.

هذا هو الدرس المرير المستمد من تاريخ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والحقيقة التي يبرزها واقع العالم اليوم حيث تسود شريعة الغاب في أغلب الأحيان. إن الغرض من أسلحتنا النووية ليس أبداً تهديد أي جهة من الجهات، بل على العكس القيام بمهمة الرادع الموثوق به لحماية أمن الدولة الأسمى وحياة الأفراد من خطر الحرب النووية والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والحيلولة دون نشوب حرب جديدة وضمن السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

إننا ما برحنا نكرر أننا لن نكون من يبادر باستخدام الأسلحة النووية ولن نسمح، أيضاً، بنقلها إلى أي جهة أخرى، وأن هدف حيازتها سيخدم دائماً أهداف النهائي المنشود منها والمتمثل في نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. لقد بذلنا قصارى جهودنا، في الواقع، لتكثلل المفاوضات النووية للأطراف الستة بالنجاح وتحرز التقدم المتوخى. ونجاح تلك المفاوضات يعتمد على موقف الولايات المتحدة اعتماداً كلياً.

وتجرى الآن الأعمال التحضيرية للحولة المقبلة من مفاوضات الأطراف الستة. واسترعي الانتباه إلى أن المفاوضات الثنائية المعقودة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في برلين مؤخراً جرت في جو إيجابي ومكنتنا من التوصل إلى نوع من الاتفاق سيساعدنا على إحراز تقدم في مفاوضات الأطراف الستة في المستقبل.

وفي هذه الظروف، يود وفدي أن يبين لأنه ليس من العدل أن يوجه الاتحاد الأوروبي أصابع الاتهام إلى إجراءات الدفاع عن النفس التي اتخذتها الضحية، وهي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويتعمد في نفس الوقت تجاهل الإجراءات المحففة والعدائية التي اتخذها الجاني. وقد يعتبر ذلك بمثابة تلمق لدولة كبرى لا أكثر ولا أقل. وسترتكب تلك الجهات خطأ كبيراً آخر لو اعتقدت بأنه يمكن لها أن تثبط عزمنا بتهديد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأقوال اتهامية كتلك التي قالها ممثل الاتحاد الأوروبي. ولن تتهاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أبداً مع أي محاولة تستهدف استفزازها وستتخذ ضدها التدابير الشديدة الملائمة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا الموقرة، السفيرة كارولاين ميلار.

السيدة ميلار (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، أود بصفتي رئيسة الاجتماع السابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام أن أنتهز تلك الفرصة لأسجل ترحيبي الحار بتصديق الحكومة الإندونيسية على تلك الاتفاقية مؤخراً كما أعلنه صديقي وزميلي السفير ويبسونو أمام المؤتمر على التو. لقد سعت أستراليا بنشاط، بصفتها رئيسة الاجتماع، لتحقيق الشمول لهذه الاتفاقية، ولا سيما في منطقة المحيط الهادئ. وتعمل أستراليا بصورة وثيقة مع إندونيسيا على تناول مجموعة من المسائل الأمنية التي تخص المنطقة، وستعزز الخطوة التي اتخذتها إندونيسيا قدرتنا على أن نفعل ذلك في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وبما أنني أخذت الكلمة، أود، سيدتي الرئيسة، أن أسجل أيضاً تقدير أستراليا العميق لما بذلتموه وبذله زملائكم الرؤساء الآخرون من جهود تأهباً لأعمال مؤتمر نزع السلاح هذا العام. لقد أجرينم مشاورات شاملة توخيتم فيها أكبر درجات النزاهة والحكمة والمنطق السليم. وإنه لمن دواعي الابتهاج أن نعمل تحت إرشادكم. وتأمل أستراليا أن تبذل جميع الوفود الأخرى جهوداً مماثلة لتلك التي بذلتموها وتبدي نفس الالتزام الراسخ الذي أبديتم بمباشرة أعمالنا الموضوعية. ونعرب عن تأييدنا للإطار التنظيمي الذي اقترحتكم كأسلوب واقعي ومفيد للعمل. وكذلك نؤيد جدول الأعمال الذي اقترحتكم والبيان الذي أدلّيتم به بصفتكم الرئيسة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة أستراليا الموقرة على بيانها والكلمات الطيبة التي وجهتها للرئيسة. ألاحظ أن ألمانيا طلبت الكلمة. وأناشد الوفود المعنية أن تتناول المسائل ذات الطابع الثنائي الأطراف خارج نطاق هذه الهيئة، ولكن أعطيكم الكلمة مع ذلك.

السيد لوديكنغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم لإعطائي الكلمة مرة أخرى، وأعتذر لأنني طلبت الكلمة ممارسة لحق وفدي في الرد على البيانين اللذين قدمهما على التو ممثلاً لإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقران.

بادئ ذي بدء، أود بإيجاز - ودون تكرار ما قلت من قبل في البيان الذي أدلّيت به باسم الاتحاد الأوروبي - الإشارة بسرعة إلى بعض النقاط التي أثارها السفير الإيراني الموقر. أولاً، أود أن أختلف معه في وصف قضية إيران بأنها ذات اعتبارات تقنية ولا علاقة لها بأعمال هذا المؤتمر. وأعتقد بأن ما يثير قلقنا - وكان هذا أحد البنود التي ركزت عليها منذ البداية في مداخلتي السابقة - هو ما يتعلق بتماسك معاهدة عدم الانتشار وسلطانها، وهذا هو ما يهمننا بالضبط هنا، وهو أن البرنامج النووي الإيراني على وجه التحديد، ومواصلة برنامج سري منذ زهاء ٢٠ عاماً يشكل تحدياً صريحاً لنظام عدم الانتشار النووي.

ثانياً، أشاطر السفير الإيراني رأيه في أن معاهدة عدم الانتشار تكرر حقاً غير قابل للتصرف فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية. فلم يطعن أحد في هذا الحق ولقد تم في الواقع الاعتراف به صراحة في جميع المناسبات من قبل وكذلك في العروض والبيانات الخطية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي ومجموعة الـ ٣+٣. ولكن المعاهدة

السيد لوديكنغ (ألمانيا)

تنطوي على عدد من الالتزامات أيضاً، وينبغي الوفاء بها هي الأخرى. وما أثار القلق هو تلك الفترة المطولة التي لم يفِ بها الطرف الإيراني بالتزاماته الخاصة في إطار اتفاق الضمانات الذي أبرمه مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد أثار ذلك قلقاً شديداً وشكوكاً كبيرة، بالفعل، إزاء البرنامج النووي الإيراني إذ إن الأنشطة التي تم كتمها كانت تتعلق بصفة خاصة بأكثر الأجزاء حساسية في دورة الوقود النووي.

واعتقد بأن نقطتي الثالثة هي أنه من حقنا مطالبة إيران بأن تسعى لاسترجاع ثقة المجتمع الدولي في طبيعة أنشطتها النووية السلمية البحتة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضاً للإشارة إلى مجموعة الحلول المتنوعة للغاية التي عرضها الاتحاد الأوروبي ومجموعة الـ ٣+٣ على إيران، ومنها عرض سيمكن، على سبيل المثال، من فتح صفحة جديدة تماماً في العلاقات القائمة بين الاتحاد الأوروبي وإيران، وهو لا يغطي التعاون في المجال النووي ومجال تنمية الطاقة النووية فحسب بل وفي مجالات أخرى أيضاً كالتيكنولوجيا والتعاون الاقتصادي وكذلك في مجال التعاون السياسي. ولكن بقيت تلك العروض مهمة، مع الأسف، ولم تأبه بها إيران.

ويجب أن أضيف، أيضاً، أن استمرار إيران في تجاهل طلبات وشروط المجتمع الدولي المدرجة في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن للأمم المتحدة، لا يفيد ولن يفيد. وأود أن أذكر أيضاً في هذه المرحلة أن عدم التعاون أو التعاون غير الكافي الذي أثار استياء الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بتوضيح مسائل ما زالت مطروحة، لا يسهم بشكل من الأشكال في بناء الثقة اللازمة. ولقد أصبح من الملائم، وكذلك على ضوء عملية الاستعراض التي ستجرى لمعاهدة عدم الانتشار عما قريب، مطالبة إيران بالامتثال لالتزاماتها.

ويجب أن أشدد مرة أخرى على التزام الاتحاد الأوروبي الحازم بتسوية هذه المسألة بالسبل الدبلوماسية. وأعرب، من جهتي، عن أسفي الكبير لأن العملية التي شرع فيها، عملية التفاوض التي بدأت بين مجموعة البلدان الثلاثة التابعة للاتحاد الأوروبي وإيران بعقد اتفاق باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أنهتها إيران من طرف واحد في صيف عام ٢٠٠٥ عندما قررت لوحدها وضع نهاية لالتزامها بتعليق [الأنشطة]. واعتقد بأن مسؤولية إيجاد الشروط اللازمة لاستئناف المفاوضات تقع الآن على عاتق إيران. أما الاتحاد الأوروبي فهو مستعد لاستئناف تلك المفاوضات. وما زال العرض المقدم صالحاً.

وأود أيضاً، ونحن نتكلم عن الحقوق، أن أشير، إلى نقطة أرى أنها تنطبق بالمثل على قضية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فالقرارات التي اعتمدها مجلس الأمن تنص هي الأخرى على واجبات ملزمة قانوناً يجب أن تراعيها إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على حد سواء، ونتوقع أن يتم الامتثال لها.

وفيما يتعلق ببيان ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر، لن أخفي خيبة أمني لما وجدته فيه من تكرار لحجج مألوفة. وآسف بصفة خاصة لأن الممثل الموقر استنسب بكل بساطة إنكار صلاحية القرار ١٧١٨

السيد لوديكيغ (ألمانيا)

الصادر عن مجلس الأمن وهو قرار ملزم أيضاً بالنسبة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولقد أشار ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر إلى أن بلده ليس طرفاً في معاهدة عدم الانتشار. واسترعى انتباه هذا المؤتمر إلى أن هذه المسألة ما زالت مفتوحة. فنحن لا نعتبر أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مارست بصورة نافذة حقها في الانسحاب بموجب المادة العاشرة من معاهدة عدم الانتشار. وأود أن أضيف أيضاً أن اختيار أحد البلدان متابعة برنامج خاص بالأسلحة النووية متذرعاً بالحق المكرس في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار أمر غير مقبول قطعاً. وأعتقد بأن ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر أشار، على حق، إلى مخاطر انتشار شريعة الغاب. هذا هو بالضبط ما يجعلنا نُصِرُّ على حمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وكذلك بالتزاماتها المترتبة على القرارات ذات الصلة التي اعتمدها مجلس الأمن.

وقد أحطت علماً أيضاً بتقييمه الإيجابي للاتصالات التي جرت مؤخراً في برلين بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وتحملنا تلك الاتصالات على الأمل ونتمنى أن تُستأنف محادثات الأطراف الستة في أقرب وقت ممكن وتفضي بسرعة إلى اتفاق مستمد من بيان أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ المعتمد في محادثات الأطراف الستة.

وسيسهم الاتحاد الأوروبي من جهته في هذه العملية وهو مستعد للمساهمة، كما في الماضي، في إيجاد حل مقبول وجيد لهذا المشكل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا الموقر الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، على بيانه وأدعو الآن السفير تشينغ من الصين لأخذ الكلمة.

السيد تشينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود، فيما يتعلق بأعمال المؤتمر، أن آخذ الكلمة مرة أخرى في وقت لاحق لأعرض موقف الوفد الصيني. لقد لاحظت في البيان الذي استمعنا إليه على التو، أن الوفد أشار إلى موضوع التجربة. ويمكن لي أن أبلغ الجميع هنا، أن الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية الصينية سبق أن بيّن موقف الصين في هذا الصدد، حسب ما أُطلِّعنا عليه في الجلسة الإعلامية المعقودة يوم أمس. واسمحوا لي بأن أكرر هنا ما قال: "لقد أجرت الصين في الآونة الأخيرة تجربة في الفضاء الخارجي. ولم تكن هذه التجربة تستهدف أو تهدد أي بلد من البلدان. لقد كانت الصين تدعو دائماً إلى استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية وهي تعترض على تسليحه وتعريضه لسباق التسلح. ولم تشترك الصين أبداً ولن تشترك أبداً بأي شكل من أشكال في سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، وهذا هو الدافع الرئيسي لبيانه. وأود أن أقول هنا إن موقف الصين في هذا الصدد واضح تماماً. وكما يعرف الجميع، كانت الصين تطلب دائماً التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على صك قانوني دولي يمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وتطلب إبرام هذا الصك. وهذا هو ما أجمعت عليه أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد تشينغ (الصين)

وقد قام وفدي قبل بضع سنوات، بالاشتراك مع الوفد الروسي ووفود معنية أخرى، بعرض عناصر يمكن إدراجها في معاهدة بشأن حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد أجسام في الفضاء الخارجي. ونأمل أن يباشر مؤتمر نزع السلاح أعماله الموضوعية في هذا الصدد في أقرب وقت ممكن.

وأخيراً، أود أن أعرب عن قلقي الشخصي إزاء البيانات التي قدمتها بعض البلدان واللهجة التي استخدمت فيها والتي قد تؤثر في طبيعة أعمال المؤتمر البناءة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين الموقر على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد أوردزونيكيدزيه.

السيد أوردزونيكيدزيه (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ربما بدأنا نشعر تدريجياً كالعديد من الحضور في هذه القاعة أن هذا النقاش لا يأخذ اتجاهًا إيجابيًا. ويثير ذلك قلقي بصفتي الممثل الخاص للأمين العام، لذا أود أن أطلب إلى كافة الوفود، ولا سيما تلك التي اشتركت فيما قد نصفه بتبادل للآراء، وممارسات لحقوق الرد، ومناقشات سياسية هي في الواقع تكرر لما جرى في المناقشات التي دارت حول تلك المسائل في إطار مجلس الأمن.

وبما أنه توجد لدينا قرارات هامة صادرة عن مجلس الأمن بشأن هذه المسائل، فلا حاجة للتركيز على تلك المشاكل السياسية أكثر مما ينبغي. وأناشدكم بالأحرى أن تركزوا على مشاكلنا، مشاكل مؤتمر نزع السلاح المعروضة على المؤتمر والتي لم نستطع مع الأسف حتى الشروع في تسويتها. وأعتقد بأن اتباع مثل هذا النهج سيعود بمنفعة أكبر على جهود نزع السلاح برمتها ولن يكون له أي وقع سيئ على المناقشات والمفاوضات السياسية الهامة الجارية خارج نطاق هذا المحفل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح على بيانه. ولدي على قائمة المتكلمين اسم ممثل إيران وممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسأكرر طلي السابق وهو مناشدة الوفود المعنية أن تتناول المسائل ذات الطابع الثنائي الأطراف خارج نطاق هذه الهيئة. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر.

السيد معيري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سأتبع، في الحقيقة، نصيحتكم ونصيحة الأمين العام. كنت قد أعددت، في الواقع، رداً طويلاً لأجيب بنداً بنداً عن (أ) افتراضات ممثل ألمانيا الموقر؛ (ب) والسلوك تجاه إيران على الصعيد الدولي؛ (ج) والإطار الذي أعتقد بأن مناقشته تثير اهتماماً كبيراً. لدي جميع هذه التفاصيل. ولكن تلبية لنصيحتكم ولنصيحة أميننا العام الفاضل لا أرد [على البيان]، غير أن ذلك لا يعني أنه لا يوجد رد عليه.

لدي سؤال واحد فقط، سؤال واحد بسيط: من بدأ هذا النقاش؟ نحن ننهيه. وآمل أننا ننهيه إكراماً لمؤتمر نزع السلاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر بكل صدق ممثل إيران وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد شو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): ينبغي لي أن أمارس، على مضض، حقي في الرد، ولكن كما ذكر الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح على التو سأضع في اعتياري التام ما قاله وما ذكرته السيدة الرئيسة على التو.

أود أن أذكر ثلاثة أشياء فقط. أولاً، أود الإعراب عن خيبة أملنا الكبيرة والمتزايدة إزاء الاتهامات المألوفة التي توجهها مجموعة معينة من البلدان التي تتباهى دائماً بأنها تهتم بتسوية القضايا الدولية. وأعتقد بأنه يجب على وفدي أن ينصح تلك المجموعة من البلدان بأن تضع في حسابها أن لكل شيء أسبابه ونتائجه الخاصة، ونصيحتي لتلك البلدان ستكون بناء عليه أن تأخذ في الاعتبار الأسباب وليس فقط النتائج.

ثانياً، فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار وقرارات مجلس الأمن: إن موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم يتغير أبداً ولن أكرره مرة أخرى.

ثالثاً، نود أن ننصح تلك المجموعة من البلدان أن تتوخى درجة أكبر من الموضوعية وتكف عن الجدل إن كانت تهتم بالفعل بإحراز تقدم في هذا المؤتمر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر على بيانه. لم يعد لدي أي متكلم على قائمة المتكلمين لهذا اليوم. لدي في الواقع متكلم واحد على القائمة، وهو ممثل ألمانيا الموقر، سأكرر مرة أخرى: رجاءً هل يمكن أن نعالج المسائل الثنائية الأطراف خارج هذه القاعة، سنكون ممتنين لو فعلتم. لقد بدأنا نستنفد الوقت المتاح لنا حسب القيود الزمنية المحددة لإنجاز أعمال مؤتمر نزع السلاح لهذا اليوم.

السيد لوديكنغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، معذرة لأخذ الكلمة مرة أخرى، أود، بتسامحك معي، أن أبين بإيجاز كبير أن المسائل التي أثارها في بياني لها جميعاً صلة مباشرة بأعمال هذا المؤتمر كما تتسم بالأهمية بالنسبة إلى الأعمال التحضيرية للعملية الاستعراضية التي ستجرى عما قريب لمعاهدة عدم الانتشار. وأود أن أشدد أيضاً على أنه لا يوجد بين البنود التي أثارها أي بند ثنائي الأطراف، وهي جميعاً بنود هامة على الصعيد الدولي، وهذا ما دفعني إلى إثارتها في هذا المحفل. فلو لم يكن الأمر كذلك لما أثيرت أبداً أي مسألة تكون ثنائية الأطراف، لأن ذلك غير ملائم كما قلت.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا الموقر على بيانه، ونحيط علماً بتعليقاته. لا يوجد لدي أي متكلم آخر ما لم يتقدم أحد. أرى ممثل إيران الموقر.

السيد معيري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): نظراً إلى أن ممثل ألمانيا الموقر قال إن [الموضوع] يخص مؤتمر نزع السلاح وإنه يتسم بطابع متعدد الأطراف، فيجب أن أرد عليه. لقد اتبعت نصيحتكم. لكنه أصر. قال إن للموضوع صلة. وبناء عليه، إن لم أرد، فسيعني ذلك أننا لا نهتم. لذا سمحوا لي بأن أدخل في تفاصيل كل مسألة أثارها.

السيد معيّر (جمهورية إيران الإسلامية)

أولاً، بخصوص الافتراضات. أرى أنه يوجد فيما افترضه في أقواله افتراضات خطيرة ينبغي نقضها. أولها هو أن إيران كانت تقوم بعملية سرية، عملية كتمان. أي أن هذه العملية كانت سرية للغاية، كأى شيء كنا نجعل حقيقته تماماً، وأن الوضع حتى الآن لا يزال كما هو. هذا خطأ، فقد سوّت إيران، بالتعاون مع الوكالة، جميع تلك المسائل خطوة خطوة، ويمكن لكم أن تطلعوا على السجلات. يمكن لكم أن ترجعوا إلى الملفات.

وهناك افتراض آخر وهو أن إيران تعارض نوعاً ما معاهدة عدم الانتشار وما تفرضه من التزامات. هذا غير صحيح. فإيران هي، في الواقع، أحد الأعضاء المؤسسين لمعاهدة عدم الانتشار. وتتعرف إيران بمعاهدة عدم الانتشار كما تعترف بأهمية الأركان الثلاثة للمعاهدة، وهي تمارس حقها بموجب المعاهدة.

ويوجد افتراض آخر، لو أخذنا في الاعتبار تفاصيل الأمور المعروضة، وهو أنك تقول إن ما تفعله إيران شيء غير عادي، وغير طبيعي، وغير قانوني. وهذا غير صحيح. فكل ما فعلته إيران مطابق بالضبط وبالحرף الواحد لصلب القانون.

إن جميع تلك الافتراضات، الكامنة والضمنية، مرفوضة ويجب نقضها.

وأتناول الآن البند (ب) من بنودي: أعتقد بأن السلوك الذي تسلكونه تجاه بلد، دولة عضو، عضو في الأمم المتحدة، وعضو مؤسس في الأمم المتحدة، أمر هام للغاية حتى لو اعتقدتم بأنكم تمنحون ذاك البلد بعض الحوافز كحوافز التنمية الاقتصادية وما شابهها. فيجب أن يؤخذ في الاعتبار السلوك الذي تسلكه بعض الدول الكبرى تجاه إيران، ليس اليوم فحسب بل وعبر التاريخ. ويشكل هذا السلوك، في نظري، إهانة للشعب الإيراني. لذا لم تكن المسألة النووية في إيران مجرد مسألة لا تهم إلا صفوف القوم. فالشعب الإيراني ينظر إليها كمسألة طموح تاريخي. فقبل قرن واحد، حرّمت بعض البلدان الغربية الكبرى إيران من خط حديدي وقالت لا يمكن أن تحصل إيران على خط حديدي. ثم قالت لا يمكن أن تحصل إيران على مصنع للصلب، وحرمت إيران من مصنع الصلب. وجميع هذه الأمور مدونة اليوم في السجلات. فارجعوا إلى سجلات بعض البلدان، وستجدون فيها تلك الأمور. وفيما بعد، قالت تلك البلدان لا يمكن لإيران حيازة هذا أو حيازة ذلك. هذا النوع من السلوك، في السياق التاريخي، يتكرر بالضبط الآن، وقد أصبح اليوم مسألة وطنية. وأعتقد بأن تلك البلدان تتصرف بنفس الأسلوب تجاه مؤتمر نزع السلاح اليوم. فمؤتمر نزع السلاح ليس المكان المناسب لتناول هذا النوع من المسائل التي قلتم، سيدتي الرئيسة، إنها مسائل ثنائية الأطراف.

إننا في مستهل سنة هامة للغاية، ولكننا نبدأ بهذا الموضوع، حاولت الامتناع، ولكنني أعتقد بأن تصرف هذه البلدان تصرفاً كهذا متذرة بإيران ينم على تصرف أشد، حيث ترون كيف عومل الشعب الإيراني على مر التاريخ وما زال يعامل اليوم معاملة لا تعقل أبداً وكيف يتعرض للتمييز. لقد أشير مكرراً هنا إلى قرارات مجلس الأمن. وتعلمون جميعاً أن النظام العراقي بقيادة صدام حسين غزا إيران في عام ١٩٨٠. ولم يعرب مجلس الأمن أبداً بتاتاً عن إدانته لنظام البعث العراقي. وأمّمت إيران نفلها في الخمسينات. فعقد مجلس الأمن جلسة لإعلان أن

السيد معيري (جمهورية إيران الإسلامية)

تأميم النفط الإيراني يهدد السلم والأمن الدوليين. ولم يأخذ مجلس الأمن في الاعتبار ما كان يدور من أقوال في الشرق الأوسط بشأن حيازة إحدى الدول للأسلحة النووية، إحدى الدول الرئيسية على وجه التحديد، أو إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية، وذلك في نفس الأسبوع بالذات الذي نوقشت فيه مسألة إيران وعدم وقفها لأنشطة التخصيب. لذا يرفض الإيرانيون هذا النوع من السلوك.

ولكن دعوي أتطرق الآن إلى بندي (ج) وهو بند الإطار. فأنتم تتكلمون عن إطار عالمي تكرس فيه جميع الطاقات لإعاقتنا في الجنوب عموماً وفي الشرق الأوسط خاصة وفي إيران بصفة أخص وحرماننا ليس فقط من الطاقة النووية بل ومن ممارسة جميع حقوقنا في تلك المنطقة، ونحن نسمع ونقرأ كل يوم تهديدات باستخدام القوة العسكرية. المسألة مطروحة أمامكم. نحن نتكلم عن اجتياح عسكري. وتآزرت جميع القوى، إنها الحرب النفسية. وأرى أنه يجب، في هذا السياق، أن تؤخذ تلك الظروف التي أوجدتها بعض الدول الكبرى في الاعتبار. وتبذل إيران قصارى جهودها بالفعل لتسوية ما يمكن أن تسويه. وهذا أمر هام للغاية في إطار هذه المناقشة.

وبعد إدلائي بهذا البيان، ما زلت أصر وأكرر أن إيران عضو في معاهدة عدم الانتشار وأن إيران تعرف ما لها من حقوق بموجب معاهدة عدم الانتشار، وأنها ستظل في إطار المعاهدة، وهي مستعدة للعمل في ظل هذا الإطار. وآمل أن نضع في الحسبان ما يمثله مؤتمر نزع السلاح، وإن رغبتم فتح هذا الموضوع فنحن مستعدون لمواصلته. أشكركم وما زلت آمل الحصول على رد على سؤالي المطروح في البداية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل إيران الموقر على بيانه. ولا يوجد أي متكلم آخر في قائمة المتكلمين لهذا اليوم.

وأعترزم، الآن، تعليق هذه الجلسة العامة الرسمية ودعوة المؤتمر إلى أن يواصل في جلسة غير رسمية تلي هذه الجلسة مباشرة، النظر في مشروع جدول الأعمال لدورة عام ٢٠٠٧ بصيغته المدرجة في الوثيقة CD/WP.545، والنظر كذلك في أي طلبات إضافية واردة من دول غير أعضاء في المؤتمر للمشاركة في أعمالنا خلال هذه الدورة، حسب ما ورد في الوثيقة CD/WP.544/Add.1.

وهذه الجلسة غير الرسمية مفتوحة فقط للدول الأعضاء والدول غير الأعضاء التي حظيت بالموافقة على مشاركتها في أعمالنا.

عُلِّقت هذه الجلسة العامة.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٢/١٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٢٥

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعضاء الوفود الموقرين، لقد توصلنا إلى اتفاق بشأن جدول أعمال هذا العام في الجلسة غير الرسمية التي اختتمناها منذ لحظات. هل يمكن لي أن أعتبر، بناء عليه، أن المؤتمر يعتمد جدول أعماله لدورة عام ٢٠٠٧ بصيغته المدرجة في الوثيقة CD/WP.545 التي وزَّعت يوم الاثنين الماضي؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): فيما يتصل باعتماد جدول الأعمال، أود، بصفتي رئيسة المؤتمر، أن أبين أنه إن وجد توافق آراء في المؤتمر لتناول أي مسألة، يمكن، على حد علمي، تناولها في إطار جدول أعمالنا هذا. وسيضع المؤتمر في حسابه أيضاً المادتين ٢٧ و ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر.

وأود دعوة المؤتمر إلى البت الآن في الطلبات الإضافية المقدمة للمشاركة في أعمالنا من جانب دول غير أعضاء في المؤتمر. وترد هذه الطلبات في الوثيقة CD/WP.544/Add.1، وهي مقدمة من الدول التالية على وجه التحديد: ألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وجورجيا، واليمن.

هل أعتبر أن المؤتمر قرر دعوة هذه الدول إلى المشاركة في أعمال المؤتمر بموجب نظامه الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): كما تعلمون، أطلعكم في جلستنا غير الرسمية المعقودة في هذه القاعة يوم الاثنين ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، على أن المشاورات غير الرسمية التي أجريتها في فترة ما بين دورتين، من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ حتى الآن، أظهرت عدم وجود أي توافق في الآراء حالياً بشأن برنامج عمل يستند إلى أي اقتراح رسمي أو غير رسمي مقدم بمباشرة المفاوضات بشأن أي مسألة أو مجموعة مسائل. وتذكرون أيضاً أنني أبلغتكم بأنه لا يوجد أي اعتراض من حيث المبدأ على تخطيط أعمال مؤتمر نزع السلاح تخطيطاً عمودياً أو على تحديد إطار أكثر تفصيلاً للمداولات التي ستجرى في إطار المؤتمر. وبينت، بالإضافة إلى ذلك، أنه لا يوجد أي اعتراض من حيث المبدأ على تعيين منسقين للمسائل الهامة المتناولة في إطار جدول الأعمال.

بعد إنهاء المشاورات غير الرسمية المشار إليها أعلاه، يوجد تفاهم في إطار المؤتمر على الموافقة على قيام رؤساء مؤتمر عام ٢٠٠٧ بتعيين منسقين لجميع بنود جدول الأعمال والإطار التنظيمي دون المساس بأي قرار يتخذه المؤتمر في المستقبل بشأن برنامج عمله. ويجوز للمؤتمر أن يستعرض الإطار التنظيمي وينقحه حسب الحاجة.

وسيقوم المنسقون، تحت إشراف رؤساء مؤتمر عام ٢٠٠٧، بتنظيم وترؤس المداولات التي ستجرى بشأن بنود جدول الأعمال بصورة شاملة ودون شروط مسبقة، واضعين في الحسبان كافة الآراء والاقتراحات الماضية والحالية والمقبلة ذات الصلة. وسيقدم رؤساء مؤتمر عام ٢٠٠٧ تقارير دورية إلى المؤتمر بشأن التقدم الذي يحرزه المنسقون.

وسيقوم رؤساء مؤتمر عام ٢٠٠٧، على ضوء التقدم المحرز، بإعادة النظر في المهام المعهودة للمنسقين حسب الاقتضاء آخذين في الاعتبار كافة الآراء والاقتراحات ذات الصلة والتوقعات المتصلة بالأعمال القادمة.

وبناء على ما سبق، يسرني أن أعلن أن رؤساء مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٧، يعينون الأشخاص التالية أسماؤهم كمنسقين:

- السفير ويغور سترومن، سفير النرويج، منسقاً للبند ١ من جدول الأعمال المعنون: "وقف سباق التسلح النووي، ونزع السلاح النووي"؛

الرئيسة

- السفير كارلو تريزا، سفير إيطاليا، منسقاً للبند ٢ من جدول الأعمال المعنون: "منع الحرب النووية، بما يشمل جميع المسائل ذات الصلة"؛
- السفير بول ميير، سفير كندا، منسقاً للبند ٣ من جدول الأعمال المعنون: "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي"؛
- السفير كارلوس باراهوس، سفير البرازيل، منسقاً للبند ٤ من جدول الأعمال المعنون: "ترتيبات دولية فعالة لطمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق باستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها"؛
- السفير بيتكو دراغانوف، سفير بلغاريا، منسقاً للبند ٥ من جدول الأعمال المعنون: "أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ونظم جديدة لهذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية"؛
- السفير مكارم وبيسونو، سفير إندونيسيا، منسقاً للبند ٦ من جدول الأعمال المعنون: "برنامج شامل لتزع السلاح"؛
- السفير جون دانكن، سفير المملكة المتحدة، منسقاً للبند ٧ من جدول الأعمال المعنون: "الشفافية في نزع السلاح"؛

وسيقدم المنسقون المشار إليهم أعلاه تقريراً عن نتائج المناقشات التي ستجرى بشأن بنود جدول الأعمال ذات الصلة إلى رؤساء مؤتمر عام ٢٠٠٧ الذين سيضعون بالتعاون مع كل منسق الصيغة النهائية للتقرير عن التقدم المحرز بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال. ويقوم الرئيس شاغل المنصب، بعد إجراء مشاورات غير رسمية مع أعضاء مؤتمر نزع السلاح، بعرض التقرير في جلسة المؤتمر العامة. وسيتم بناء على نتيجة عملية التقييم تحديد كيفية تخطيط الأنشطة خلال الفترة اللاحقة، بما يشمل حجم الأعمال التي سيكلف بها المنسقون.

وفيما يتعلق بجلسات المؤتمر القادمة، طلبت إلى الأمانة أن تعمم إطاراً تنظيمياً يحتوي على معلومات عن الجلسات التي سنعقدتها في المستقبل. وسيكون رمز الوثيقة CONF/2007/CRP.1. ويرجى، في هذا الصدد، أن تخططوا علماً بأن المنسقين سيقدّمون عما قريب تفاصيل خاصة إضافية بشأن مختلف الجلسات غير الرسمية بغية مساعدة الوفود على تخطيط أمورها للمشاركة في الجلسات.

وبعد التوصل إلى هذا التفاهم أود أن أشكر كافة الوفود لما أبدته من مرونة ولما قدمته من مساهمات بناءة سمحت بتطبيق مبادرة الرؤساء الستة.

هل يود أي وفد أخذ الكلمة بشأن هذه المسألة أو أي مسألة أخرى؟ أعطي الكلمة لممثل الصين الموقر، السفير تشينغ.

السيد تشينغ (الصين) (تكلم بالصينية): السيدة الرئيسة، يود وفدي أن يهنئكم، بادئ ذي بدء، على تسلمكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في الجزء الأول من دورته لعام ٢٠٠٧. وكلنا ثقة بأن المؤتمر سيتمكن، تحت توجيهكم الحكيم، من مباشرة أعماله على أحسن وجه. وسيبذل الوفد الصيني قصارى جهوده لدعمكم في أعمالكم. ونود أن نعرب عن تقديرنا أيضاً لما تبذله حالياً مجموعة رؤساء المؤتمر الستة السابقين من جهود للمضي قدماً بأعمال المؤتمر.

لقد أبدى المؤتمر في العام الماضي روحاً ابتكارية قوية فيما نظمه من أنشطة. فُعقدت مناقشات بناءة بشأن جميع بنود جدول الأعمال، ولا شك في أن هذه المناقشات لعبت دوراً إيجابياً في تعزيز أعمال المؤتمر.

هناك مثل صيني يقول: "الاستعراض المستمر يفضي إلى تجدد مستمر". وذلك يعني أننا لو سعينا دائماً لاستخلاص دروس من الماضي لتمكّننا من تحقيق المزيد في المستقبل. وسير المناقشات بأسلوب سلس في مؤتمر نزع السلاح العام الماضي يعزى، كما ذكر الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، إلى أننا بذلنا جميعاً جهوداً خاصة لإبراز الشواغل الأمنية لكافة الدول الأعضاء.

السيدة الرئيسة، نرحب بالبيان الاستهلاكي المختصر الذي أدلّيتم به منذ لحظات بشأن أعمال المؤتمر لدورة هذا العام. وأود أن أذكر، هنا، بالملاحظات التي قدمها سفير بولندا، السيد رباكي، عندما عرض المبادرة التي قدمها الرؤساء الستة السابقين العام الماضي، مشيراً إلى أن هدف المبادرة هو أن نقرب بصورة أكبر نحو إحراز توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. ويرى الوفد الصيني أن ترتيب هذه السنة قائم على نفس الاعتبارات.

وأود الإشارة، في هذا الصدد، إلى رسالة الأمل التي وجهها الأمين العام الجديد للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون إلى مؤتمر نزع السلاح. فقد شدد السيد بان في رسالته على أهمية نزع السلاح النووي وقال إنه يأمل أن يكون مؤتمر نزع السلاح رائد التقدم المحرز على جميع تلك الأصعدة. ويشاطره وفدي تطلعاته كلياً.

ولقد أوضحتم أيضاً في البيان الذي أدلّيتم به قبل فترة وجيزة مهام المنسقين. ونود أن نعرب عن تقديرنا لهؤلاء السفراء الذين أخذوا على عاتقهم، كمنسقين، مسؤولية ثقيلة هي مسؤولية ترؤس المناقشات التي ستجرى بشأن بنود جدول الأعمال التي كلفوا بها. ونأمل أن تتمكن الدول الأطراف من التوصل، برئاسة الرؤساء الستة السابقين وبمساعدة المنسقين، إلى نتيجة بشأن كيفية المضي قدماً بأعمال المؤتمر.

لقد قرأت مؤخراً مقالاً في وسائط الإعلام الغربية سرد فيه صاحب المقال القصة التالية. كانت إحدى الشخصيات البارزة في هوليوود تتفاوض مع برنارد شو على شراء حق إنتاج فيلم سينمائي عن إحدى مسرحياته. وبعد مساومات مطولة قال السيد شو لمدير ستوديو الإنتاج أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق بينهما. وقال: "المشكلة، يا سيد غولدوين، هو أنكم تهتمون بالفن فقط وأنا أهتم بالنقود فقط".

ولا أدري إن كانا توصلا إلى أي اتفاق في النهاية؛ لكنني أجد أن هذه القصة مفعمة بالدروس مع ذلك بالنسبة إلى أعمالنا هنا في مؤتمر نزع السلاح. فإحراز تقدم في المؤتمر يعتمد على جهودنا المتأزرة جميعاً؛ وبعبارة أخرى، يجب للمضي قدماً بأعمال المؤتمر أن تتحلى جميع الدول الأطراف بالمرونة وأن تولي الاهتمام الواجب

السيد تشينغ (الصين)

لشواغل الآخرين. بهذا الأسلوب وحده سنتمكن من تضييق شقة الخلافات القائمة بيننا والخروج أخيراً من المأزق الذي نجد أنفسنا فيه بخصوص برنامج العمل. وتأمل الصين صادقة بأن تساعد المناقشات التي سنستهلها، بالاعتماد على الجهود المبذولة العام الماضي، على تقربنا من هذا الهدف بسرعة.

ويعرب الوفد الصيني عن استعداده لمواصلة العمل مع الأطراف الأخرى بغية إحراز اتفاق بشأن مباشرة الأعمال الموضوعية في أقرب وقت ممكن بخصوص جميع البنود ذات الصلة في جدول الأعمال.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين الموقر على ما قدمه من تعليقات. وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر الموقر.

السيد خليف (الجزائر): في البداية أود أن أهنئ المؤتمر على اعتماده جدول الأعمال وأهنئكم بالمناسبة أنت ومجموع الرؤساء على الجهود التي بذلتموها خلال الفترة السابقة والتي مكنتنا من اعتماد جدول الأعمال ومقترحكم أو مبادرتكم بخصوص تنظيم أشغال سنة ٢٠٠٧.

السيدة الرئيسة، لي مجموعة ملاحظات حول مقترحاتكم، وأود أن تدون في المحضر الرسمي للجلسة.

حسب فهمنا، خلال المشاورات غير الرسمية حول مقترحكم لتنظيم الأشغال، فإن تعيين المنسقين الخاصين هو مبادرة من الرؤساء وسيعملون تحت سلطة الرؤساء، وبالتالي حسب فهم الوفد الجزائري وتسهيلاً للأشغال، فإننا لم نعتز على هذه المبادرة بل شجعناها، ولكن حسب الصياغة الواردة في كلمتكم السيدة الرئيسة، في الفقرة الثانية، السطر الثاني، أقرأ بالإنكليزية:

(ثم تكلم بالإنكليزية)

"هناك تفاهم في إطار المؤتمر على الموافقة على قيام رؤساء مؤتمر عام ٢٠٠٧ بتعيين منسقين".

(ثم واصل كلامه بالعربية)

نفهم أنه قرار المؤتمر. أود أن أقول، السيدة الرئيسة، إن الوفد الجزائري لا يمانع بل يشجع هذه المبادرة، ولكن لا يعتبر تعيين المقرر الخاصين قراراً للمؤتمر.

وفيما يخص القرارات التي ستقدم حول تقدم الأشغال في المؤتمر، حسب فهمنا، السيدة الرئيسة، أن هذه القرارات أو هذه القرارات تعكس وجهة نظر الرؤساء والمقررين حول تقدم الأشغال ولن تكون قرارات أو مقررات للمؤتمر حول تقدم الأشغال.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على ما قدمه من تعليقات. وأود، من باب التوضيح فقط، أن أبين أن هؤلاء الأشخاص ليسوا منسقين خاصين وهم يعينون بموجب الصلاحيات الممنوحة للرئيس.

أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج الموقر.

السيد سترومن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): كنت أعتقد بأنه قد يكون من المفيد، نظراً إلى أنني الأول، أن أقول شيئاً عن كيف أعتزم تناول البند ١، ولكن ربما في وقت لاحق بعد المناقشة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية الموقر.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية): بما أنها المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلادي الكلام في جلسة عامة رسمية، أود أن أتقدم إليك بالتهنئة بمناسبة ترؤسك لمؤتمر نزع السلاح، وبالتعبير عن شكري وتقديري للجهود الكبيرة التي بذلتها منذ أشهر. وكوني من ضمن مجموعة الرؤساء الستة فأنا أعرف جيداً حجم الجهود ونوعية الجهود التي بذلتها.

السيدة الرئيسة، أود أيضاً أن أهنئ المؤتمر على اعتماد جدول الأعمال بسرعة نسبية معقولة. كما ذكرنا في الجلسات العامة غير الرسمية، فإن هذا الجدول يعالج أولويات الأمن والسلم الدوليين. نحن نعتقد أنه لا يوجد تهديد للأمن والسلم الدوليين أكثر من تهديد وجود الأسلحة النووية أو استخدام هذه الأسلحة.

بالطبع هناك أولويات لكل وفد من الوفود، ولكن إذا أردنا أن نتقدم بأعمالنا فيجب أن نعطي الأولوية للتهديدات التي تمس الأمن والسلم الدوليين بشكل عام. من هذا المنطلق، السيدة الرئيسة، نحن نتطلع إلى أن يحظى موضوع نزع السلاح النووي باهتمام المؤتمر وباهتمام الوفود، ونتطلع أيضاً إلى أن يتم تحت البند الأول من جدول الأعمال مناقشة موضوع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي ابتليت باحتلال أجني جعلت السكان يعانون على مدى عشرات السنين.

وفيما يخص البند الثاني المتعلق بمنع الحرب النووية، فقد تم خلال سنوات معالجة نقطة واحدة تحت هذا البند، وهو موضوع حظر إنتاج المواد الانشطارية، لكننا نعتقد أنه أن الأوان لكي يحظى هذا البند بما يستحق من أهمية تنسجم ومعناه الحقيقي. وهنا أدعو الوفود للتفكير ملياً والعمل جدياً على مناقشة موضوع معاهدة لتحریم استخدام السلاح النووي. إذن تحت البند الثاني نتطلع لمناقشة موضوع معاهدة لتحریم استخدام السلاح النووي. وسوف نعبر لاحقاً في بيان عن مواقفنا إزاء البنود الأخرى وإزاء عمل مؤتمر نزع السلاح.

السيدة الرئيسة، اسمحي لي أن أعود قليلاً إلى ما حدث صباح اليوم، فنحن نعتبر أن ما حدث أمر غير مشجع نتمنى لجميع الوفود أن تتحلى بالمصداقية وأن تتحلى بشيء من الموضوعية عند التطرق إلى قضايا سواء كانت ثنائية أم دولية.

نحن فوجئنا بأنه تم اليوم التطرق إلى قضية تعني بلداً واحداً احتراماً للقانون الدولي ولم يعتد على بلد آخر ولم يحتل أرضاً أجنبية وأكد دائماً التزامه بالقانون الدولي وبسلمية برنامجه النووي. وفي الوقت نفسه، تم تجاهل قضية خطيرة جداً تخص دولة تحتل أراضي الغير وتمارس العنف والإرهاب وتشن الحروب بشكل متتال وتنتهك قرارات الشرعية الدولية وتجاهل عشرات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وعن الجمعية العامة وعن المنظمات الدولية الأخرى.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية)

وهذه الدولة أعلن رئيس وزرائها منذ أسابيع أنها تمتلك السلاح النووي. ومع الأسف، لم يتطرق أحد إلى هذه القضية الخطيرة. ندعو الوفود إلى التحلي بالمصداقية ومعالجة الأمور بموضوعية، وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن لمؤتمرنا أن يتقدم في أعماله. أرجو أن نتعلم من التاريخ، رغم أن هناك مؤرخة أمريكية قالت إن الدرس الوحيد الذي نتعلمه من التاريخ هو أننا لا نتعلم من التاريخ. نرجو أن نتعلم من التاريخ ونقتنع بأنه لا يمكن تحقيق تقدم بتجاهل المشاغل الأمنية الحقيقية للدول وللعالم بأسره.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية الموقر على ما قدمه من تعليقات. وأدعو الآن ممثل الهند الموقر، السفير براساد ليأخذ الكلمة.

السيد براساد (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، نظراً إلى أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة بصفة رسمية، أود أن أهنئكم بجرارة لتسلمكم مهام رئاسة المؤتمر. إنه لمن دواعي السرور الكبير أن نراكم في هذا المنصب ونود أن نؤكد لكم دعمنا الكامل. وأود أن أهنئكم، أيضاً، لما أحرزتموه من نجاح حتى الآن في قيادة عملية المشاورات ولما توصلتم إليه من اتفاق سريع بشأن جدول أعمال المؤتمر. لقد زدتمونا بخطة عمل لجدول اجتماعاتنا، ونشكركم على ذلك. ويسرنا أيضاً أنكم أوضحتكم قبل لحظات، رداً على مداخلة ممثل الجزائر الموقر، أن إعلان تعيين المنسقين يتم بموجب صلاحيات الرئيس وأن دورهم يختلف عن دور المنسقين الخاصين الذين عملوا في المؤتمر في الماضي والذين كانت لهم ولاية محددة بوضوح من طرف المؤتمر وكانوا يعينون عملاً بسلطات المؤتمر. ونتطلع إلى العمل مع المنسقين السبعة جميعاً وتقدم إليهم بالتهاني بمناسبة تعيينهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الهند الموقر وأعطي الكلمة الآن لممثل المغرب الموقر.

السيد بن جابر (المغرب): بما أنها المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة تحت رئاستكم، اسمحوا لي أولاً بأن أهنئكم على توليكم هذا المنصب الهام وأن أهنئ كذلك الرؤساء الستة لدورة ٢٠٠٧. كما أشيد بالطريقة المهنية التي أدرتم بها المشاورات مع مختلف الوفود طيلة المرحلة السابقة، وأتمنى لكم كامل النجاح خلال هذه السنة.

تدخلني في حقيقة الأمر مشابهة إلى حد بعيد لما جاء به الوفدان الجزائري والهندي قبلي، وهو بخصوص تعيين المنسقين. فكما تعلمون، فقد أبدينا رأينا بهذا الخصوص خلال المشاورات الثنائية، وهو أن المغرب يرحب بهذه الفكرة على أساس أن المنسقين يعملون تحت إمرة الرؤساء وأن تعيينهم يدخل ضمن إطار صلاحيات الرؤساء الستة وليس تعييناً مباشراً من المؤتمر. فبالتالي أقول إن الصياغة التي جاءت في الفقرة الثانية من بيانكم قد أدخلت نوعاً من الريب إلى نفوس بعض الوفود، حيث تحدثون فيها عن موافقة المؤتمر على تعيين هؤلاء المنسقين. أظن الآن أنه قد اتضحت الأمور في جوابكم على زميلي ممثل الجزائر وأيضاً تعليق سفير الهند الذي مر، لكن أردنا أن نؤكد على هذا الفهم لوفد بلادنا، وهو أن الرؤساء يظلون الصلة الرسمية الوحيدة للرؤساء الستة مع المؤتمر، بينما المنسقون يعملون بصفة غير رسمية تحت إمرة الرؤساء الستة. نشكركم مرة أخرى على مشاوراتكم الموسعة ونتمنى لكم كامل النجاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل المغرب الموقر على ما قدمه من تعليقات، وقد أكتفي بتكرار العناصر المعينة التي تضمنها بياني بخصوص تعيين المنسقين من طرف رؤساء مؤتمر عام ٢٠٠٧، وبموجب صلاحيات الرؤساء، وبشأن تقديم رؤساء المؤتمر لتقرير عن التقدم المحرز. وأعتقد بأننا نحاول توخي أكبر درجات الوضوح، ولكن أينما كان لديكم سؤال لا تترددوا في طرحه. وسنقدم لكم الإيضاحات المطلوبة.

أود أيضاً أن أعطي الكلمة لممثل إيران الموقر.

السيد معيّري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، أود أن أنضم أيضاً إلى الوفود الموقرة الأخرى فيما ذكّرتّه من قبل بخصوص الصلة بين المنسقين والرؤساء، ويسعدني أنكم قد أوضحت هذه المسألة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل إيران الموقر على ما قدمه من تعليقات. هل توجد أي طلبات أخرى لأخذ الكلمة؟ كان يوجد طلب مقدم من سفير النرويج الذي ذكر، على وجه التحديد، أنه كان يود إطلاعكم على بعض المعلومات في مستهل الأمور. ولكنني أوضحت في بياني، أيضاً، أن المنسقين سيقومون عما قريب بتزويدكم بمعلومات إضافية، واقترح، بعد وضع القيود الزمنية المفروضة علينا في الحسبان، التقدم إلى السفير سترومن بطلب التفضل، ربما، بإرجاء المعلومات التي كان يجذب تقديمها الآن إلى الجلسة العامة القادمة. إن تفضل بقبول هذا الاقتراح وإن لم يوجد أي متكلم آخر - ويبدو لي أنه لا يوجد أحد - فسأعلن أننا نختتم بهذا أعمالنا لهذا اليوم.

وأود أن أبلغكم أن الجلسة العامة المقبلة ستعقد يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠ في قاعة المجلس هذه.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥
